«البورصة المصرية» تختبئ من الحرب فى منطقة الأمان

البورصة

أسسها سامح عارف عام ٢٠٠٧

السنة الرابعة عشر
الاصدار الثانى - العدد ٣٩١
الأحد
٢٩ مارس ٢٠٢٦
١٠ شوال ١٤٤٧
الثمن ٣ جنيهات

www.alborsagia.news
http://www.alborsagia.com

itida
هيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات

«الوقود» يعطل مسيرة خفض أسعار الفائدة

حرب إيران تصعق فاتورة الكهرباء فى مصر

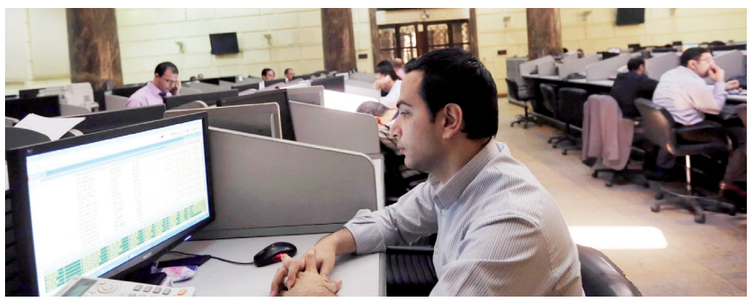

أسهم الطاقة والبتروكيماويات تلمع على «شاشة البورصة»

«أساسات السوق العقارية» تتحمل زلزال التوترات الجيوسياسية

البورصجية
جريدة إسبوعية اقتصادية
تصدر عن شركة الماسة للصحافة والطباعة والنشر والتوزيع ش.م.م
بترخيص من المجلس الأعلى للصحافة

رئيس التحرير
نيفين ياسين

رئيس التحرير التنفيذى
عبدالقادر إسماعيل

ديسك مركزى
كريمة سلام

اخراج وتنفيذ
عصام حسنى
محمود طلعت
عبد الصبور حسن

هيئة التحرير
سحر عبدالغنى
ليلى أنور - خالد خليل
أحمد عبدالمنعم - أسامة محمد
عبدالعزيز عمر - عادل حسن
صفاء أرناؤوط - محمود نبيل
عبد الفتاح فتحي
محمد التهامى - حنان نبيل
دعاء سيد - ياسر جمعة -
حنان محمد - منال عمر

المراجعة اللغوية
عمر عبدالعزيز

صدر العدد الأول بتاريخ
٢٣ نوفمبر ٢٠٠٨

العنوان
٦ ش - مديرية الأوقاف - الدقى - جيزة
تليفاكس: ٣٧٤٩٣٦٩٠

التجهيزات الفنية بجريدة البورصجية

«توزيع مؤسسة دار التحرير» الجمهورية

المواطن المصرى يدفع الثمن..

حرب إيران تصعق فاتورة الكهرباء فى مصر

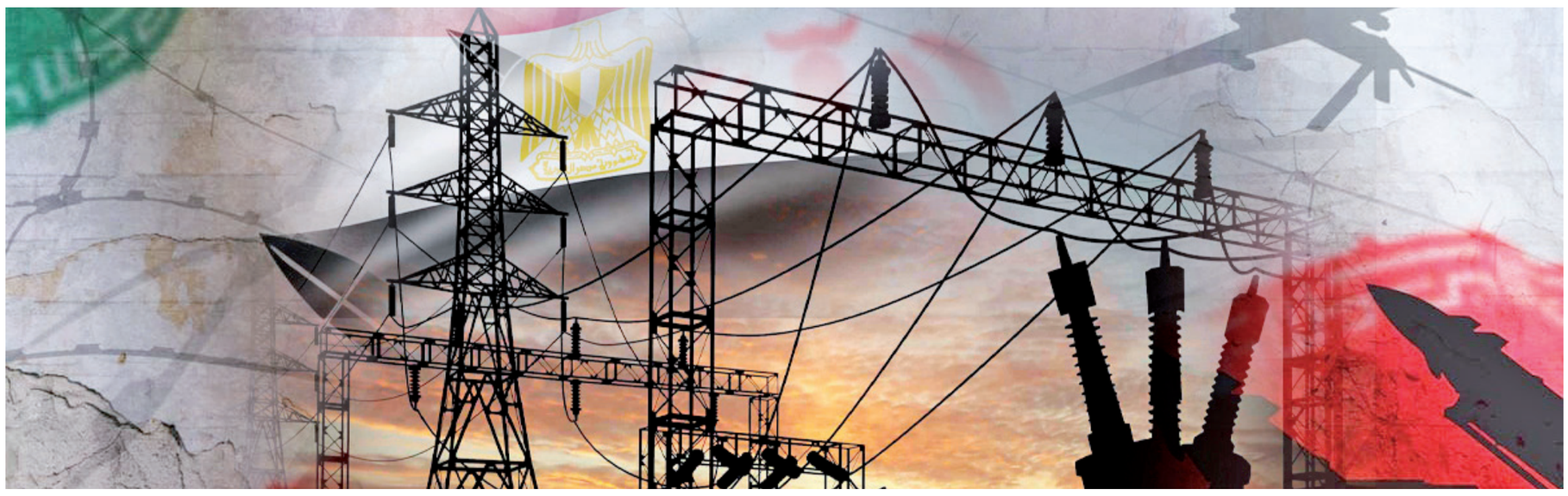

كتب: كريم عاطف

فى ظل تصاعد التوترات الإقليمية المرتبطة بإيران، تتزايد المخاوف بشأن انعكاس هذه التطورات على قطاع الطاقة فى مصر، خاصة فى ظل الاعتماد الكبير على الغاز الطبيعى لتشغيل محطات الكهرباء، ما يجعل منظومة الإنتاج عرضة لتقلبات الأسواق العالمية واضطرابات الإمدادات.

ومع تعقّد المشهد الإقليمي، يطرح هذا الواقع تساؤلات ملحّة حول تكلفة إنتاج الكهرباء، واحتمالات انتقال هذه الضغوط إلى المستهلكين عبر زيادة الأسعار خلال الفترة المقبلة.

وأكد الدكتور حافظ سلماوي، رئيس جهاز تنظيم مرفق الكهرباء الأسبق، أن التوترات الحالية قد تؤثر بشكل واضح على تكلفة إنتاج الكهرباء، موضحًا أن حجم التأثير يظل مرهونًا بمدى استمرار الأزمة وتطوراتها.

وأشار إلى أن التأثير قد يكون محدودًا حال احتواء التصعيد سريعًا، لكنه قد يمتد لفترات طويلة فى حال استمرار الصراع أو استهداف منشآت الطاقة، نظرًا لما تتطلبه عمليات إعادة التأهيل من وقت وتكاليف مرتفعة.

وأوضح سلماوي، أن التأثير على مصر يأتى من محورين رئيسيين، أولهما: احتمالات تراجع إمدادات الغاز المستورد، خاصة من إسرائيل، وثانيهما: الارتفاع الكبير فى أسعار الغاز المسال عالميًا، الذى يُستخدم كبديل لتعويض أى نقص.

وأضاف، أن أسعار الغاز شهدت قفزات ملحوظة، حيث ارتفع متوسط التكلفة من نحو ٦,٥ دولار لكل مليون وحدة حرارية قبل الأزمة إلى مستويات أعلى بكثير، ما أدى إلى زيادة تكلفة إنتاج الكهرباء بشكل مباشر.

وأوضح « سلماوي» أن رفع أسعار الكهرباء أصبح «شبه حتمي»، فى ظل تضاعف أعباء الدعم الذى تتحمله الدولة، والذى قد يرتفع من نحو ٣٠٠ مليار جنيه إلى ٦٠٠ مليار جنيه، وهو ما يصعب استمراره على المدى الطويل.

وأشار إلى أن تثبيت الأسعار خلال السنوات الماضية ساهم فى زيادة معدلات الاستهلاك، ما يزيد من الضغوط على منظومة الدعم والطاقة.

وحذر من أن تفاقم الأزمة قد يدفع أسعار الغاز عالميًا إلى مستويات مرتفعة تصل إلى ٣٠ دولارًا، كما حدث خلال الأزمة الأوكرانية، وهو ما قد يكلف مصر مليارات الدولارات سنويًا، بالتزامن مع ضغوط على موارد النقد الأجنبي.

وأكد أن الحلول المحلية تظل محدودة، وتتركز فى ترشيد الاستهلاك وإعادة هيكلة الأسعار لتحقيق التوازن المالي.

ويرى الدكتور عمرو شوقي، خبير الطاقة والكهرباء، أن تأثير التوترات الإقليمية يرتبط بشكل مباشر بتوافر الوقود، مشددًا على أن القضية لا تتعلق فقط بالأوضاع السياسية، بل بقدرة الدولة على تأمين احتياجاتها من الغاز الطبيعي.

وأوضح، أن الاعتماد على الاستيراد يفرض تحديات إضافية، تتعلق باستقرار الدول الموردة وسلامة مسارات الإمداد، خاصة إذا مرت بمناطق نزاع أو ممرات بحرية حيوية.

وأضاف شوقي: أن أى خلل فى إمدادات الغاز ينعكس فورًا على إنتاج الكهرباء، مشبهًا ذلك بتوقف سيارة نتيجة نفاد الوقود، ما يبرز حساسية القطاع لأى اضطرابات خارجية، مشيرًا إلى أن مصر تمتلك خبرة فى إدارة أزمات الطاقة، لكن التحدى الحالى يكمن فى تأمين الوقود فى ظل بيئة إقليمية غير مستقرة.

وأكد أن ترشيد استهلاك الكهرباء يمثل الحل الأكثر إلحاحًا فى الوقت الراهن، مع ضرورة إعادة توزيع الطاقة بشكل يضمن تلبية احتياجات القطاعات الحيوية مثل المستشفيات والمطارات.

وأشار إلى أهمية الاستعداد المبكر لفصل الصيف، الذى يشهد ذروة الاستهلاك، مشيرًا إلى أن فصل الشتاء يمثل فرصة لتخفيف الضغط على الشبكة.

وفيما يتعلق بالتسعير، أوضح شوقى أن أسعار الكهرباء تتأثر بعوامل خارجية مثل أسعار النفط وسعر صرف الدولار، وهى عوامل خارجة عن السيطرة المحلية، ما يجعل احتمالات زيادة الأسعار قائمة، رغم عدم صدور قرارات رسمية حتى الآن.

كما أكد على أهمية وعى المواطنين بدورهم فى ترشيد الاستهلاك، مشيرًا إلى أن الإجراءات البسيطة مثل إطفاء الإضاءة غير الضرورية وفصل الأجهزة غير المستخدمة يمكن أن تُحدث فارقًا كبيرًا إذا تم الالتزام بها.

ودعا إلى تعديل أنماط الاستهلاك، من خلال تقليل الاستخدام فى أوقات الذروة والاعتماد على ساعات النهار، مؤكدًا أن مواجهة الأزمة تتطلب تعاونًا جماعيًا للحفاظ على استقرار منظومة الطاقة.

أزمة تهدد مدخلات الصناعة المصرية..

شرايين الإمداد مسدودة

كتبت: مروة أبو المجد

فى أعقاب التصعيد العسكرى بين الولايات المتحدة وإيران، بدأت الصناعة المصرية تشعر بالآثار غير المباشرة لتوترات الخليج على سلاسل الإمداد، خصوصًا فيما يتعلق بتأمين المواد الخام الأساسية، وتكاليف الشحن والتأمين البحري، وهو ما يمثل تحديًا جديدًا أمام المصانع الوطنية.

وبحسب بيانات منشورة، فإن مضيق هرمز يعد واحدًا من أكثر الممرات الملاحية حيوية فى العالم، إذ يمر عبره نحو ربع شحنات النفط والمواد الخام إلى الأسواق العالمية، ومن هنا فإن أى اضطراب أمنى يعيد تشكيل سلاسل الإمداد الدولية ويؤثر على حركة البضائع التى تعتمد عليها مصانع مصر الحديثة.

وقد دفعت التطورات الإقليمية إلى ارتفاع تكاليف الشحن البحرى بشكل ملحوظ، حيث فرضت بعض شركات الشحن الدولية رسوم «مخاطر الحرب» الإضافية على الحاويات التى تمر عبر البحر الأحمر وقناة السويس، والتى تتراوح فى بعض الحالات بين ١٠٠٠ و٤٠٠٠ دولار للحاوية الواحدة، وهو ما يزيد من تكلفة المواد الخام المستوردة للمصانع المصرية.

كذلك فإن اتحاد شركات التأمين المصرية توقع ارتفاع أقساط التأمين على السفن العابرة فى منطقة النزاع بنسبة بين ٢٥٪ و٥٠٪ نتيجة ارتفاع مستويات المخاطر، مما يزيد التكلفة التشغيلية لسلاسل الإمداد البحرية.

وفى رد رسمى على هذه التحديات، أكد رئيس مجلس الوزراء المصري، الدكتور مصطفى مدبولي، أن الدولة تتعامل مع «ظروف استثنائية» فى المنطقة، وأن الحكومة تعمل على تأمين مستلزمات الإنتاج الأساسية لضمان عدم توقف عجلة الصناعة المصرية رغم الضغوط الإقليمية.

وأضاف: أن هذه التحديات لن تعيق الإنتاج الوطني، مشددًا على ضرورة تعظيم إنتاج مستلزمات الإنتاج محليًا لتقليل الاعتماد على الاستيراد.

كما صرح وزير الاستثمار والتجارة الخارجية، الدكتور محمد فريد صالح، عقب لقاء مع رئيس اتحاد الصناعات المصرية، بتأكيد أهمية تعزيز التعاون بين الحكومة والقطاع الخاص لتطوير الصناعة ودعم سلاسل الإمداد، بجانب الجهود الرامية إلى تعميق التصنيع المحلى وتقليل الاعتماد على الواردات.

وتعكس تصريحات صناعيين أن الأزمة الإقليمية تضع ضغوطًا غير مسبوقة على سلاسل الإمداد، لكنها أيضًا تفتح أبوابًا للتفكير فى توطين التصنيع.

من جانبه، علق الدكتور محمد سعد الدين، رئيس لجنة الطاقة باتحاد الصناعات المصرية، على تصريحات الرئيس السيسى حول أهمية استمرار الإصلاح الاقتصادى وترشيد استخدام الطاقة، مؤكدًا أن الصناعة المصرية قادرة على امتصاص الصدمات مع دعم السياسات الحكومية المناسبة.

قال حسام السلاب، رئيس شعبة السيراميك بغرفة مواد البناء باتحاد الصناعات المصرية: «إن الحرب أحدثت حالة من القلق فى السوق، لكن التأثيرات ما تزال ضمن نطاق السيطرة حتى الآن، مع تأثر عمليات التصدير إلى تلك الأسواق التى تعتمد على النقل البحرى بشكل رئيسي».

ومن جانب المصدرين، أكد الدكتور وليد جمال الدين، رئيس لجنة التصدير بجمعية رجال الأعمال المصريين، أن الحرب أدت إلى اضطرابات حادة فى سلاسل الإمداد العالمية وارتفاع مخاطر النقل وتكاليف التأمين، مما ينعكس سلبًا على تكلفة التجارة والإنتاج، لا سيما فى ظل إلغاء بعض الخطوط الملاحية لرحلاتها عبر البحر الأحمر.

كما أكدت مصانع تعمل فى القطاعات الغذائية والكيميائية وجود ارتفاع فى تكاليف مدخلات الإنتاج نتيجة زيادة أجور النقل والتأمين، ما يؤدى إلى ضغوط على هوامش الربح، وتشير بيانات منشورة إلى أن تلك الزيادة فى تكاليف النقل قد تدفع بعض شركات الاستيراد والتصدير إلى تعديل استراتيجياتها التشغيلية.

وفى ظل هذه التحديات، تبدو الأزمة الحالية اختبارًا حقيقيًا لقدرة الصناعة المصرية على التكيف، وفرصة استراتيجية لتسريع التحول نحو الاكتفاء النسبى وتعميق التصنيع المحلي، بما يعزز من مرونة الاقتصاد فى مواجهة الصدمات الخارجية.

آمال باحتواء الأزمة عبر مسار تفاوضى..

من ينقذ اقتصاد العالم من الانهيار؟

كتبت: ولاء النجار

فى وقت يشهد فيه الشرق الأوسط تصعيدًا متسارعًا بين إيران وإسرائيل، تتزايد المخاوف من تداعيات اقتصادية عالمية قد تمتد آثارها إلى أسواق الطاقة والتجارة الدولية، خاصة مع تمركز الأزمة فى واحدة من أكثر المناطق حساسية لإمدادات النفط عالميًا.

ويأتى هذا التصعيد بالتوازى مع تحركات أمريكية تسعى لاحتواء الموقف عبر مسار تفاوضى محدود زمنيًا، فى محاولة لتفادى انفجار الأوضاع، وسط تشابك واضح بين الأبعاد السياسية والعسكرية والاقتصادية للأزمة.

ترى الدكتورة أريج جبر، أستاذة العلوم السياسية، أن المهلة التى طرحتها الولايات المتحدة تمثل محاولة لاحتواء التصعيد، لكنها تعكس فى الوقت ذاته تعقيد المشهد، فى ظل تداخل المسارات العسكرية والسياسية، واستمرار حالة الترقب الإقليمى والدولى لما قد تسفر عنه التطورات.

وتوضح جبر -فى تصريح للبورصجية-، أن الضغوط الأمريكية على إيران لم تعد تقليدية، بل تشمل أدوات إعلامية وتأثيرات على الداخل الإيراني، فى إطار إعادة تشكيل موازين القوى داخل النظام، إلى جانب استخدام أساليب "البروباجندا" والتأثير النفسى ضمن إدارة الصراع.

وتؤكد جبر أن التطورات العسكرية ألقت بظلالها على أسواق النفط، حيث تسببت حالة عدم اليقين فى تذبذب الأسعار، مع تصاعد المخاوف بشأن أمن الإمدادات، خاصة فى منطقة الخليج التى تمثل محورًا رئيسيًا فى سوق الطاقة العالمي.

وتشير إلى أن التقديرات تؤكد أن استمرار التصعيد يرفع من كلفة المخاطر الجيوسياسية، ويؤثر على بيئة الاستثمار، خاصة مع تطور القدرات العسكرية فى المنطقة، ما يزيد من احتمالات اتساع نطاق الصراع وتأثيره الاقتصادي.

وتوضح أستاذة العلوم السياسية، أنه فى المقابل تقود قوى إقليمية، بينها دول عربية، جهودًا دبلوماسية لاحتواء الأزمة، إدراكًا منها أن استمرار التصعيد ستكون له انعكاسات اقتصادية مباشرة على المنطقة والعالم.

من جانبه يشير الدكتور سيد مكاوى زكي، أستاذ العلاقات الدولية، إلى أن المشهد الإقليمى يتحرك عبر ثلاثة مستويات متوازية: الأول يتمثل فى التصعيد العسكرى المباشر بين إيران وإسرائيل، والثانى يتعلق بالمسار التفاوضى الأمريكى الذى يثير تساؤلات حول أهدافه الحقيقية، بينما يتمثل الثالث فى التداعيات الاقتصادية والسياسية التى تمتد إلى الاقتصاد العالمي.

ويبرز مضيق هرمز كعنصر محورى فى معادلة التوتر، ويؤكد الكاتب الصحفى جمال رائف، أن النقاش بين إيران والولايات المتحدة لم يعد مقتصرًا على الملف النووي، بل امتد ليشمل أمن الملاحة والطاقة العالمية، مع تحول المضيق إلى ورقة ضغط استراتيجية فى المفاوضات.

ويوضح رائف – فى تصريح للبورصجية-، أن أى تعطيل لحركة عبور النفط عبر مضيق هرمز قد يؤدى إلى صدمة كبيرة فى أسواق الطاقة، مع تداعيات قد تمتد لأشهر، خاصة فى ظل انخفاض المخزونات الاستراتيجية لدى بعض الدول، ما يجعل استعادة الاستقرار عملية معقدة وبطيئة.

ويضيف رائف: أن إيران تتعامل مع المضيق كأداة ضغط رئيسية فى مواجهة واشنطن، فى حين تعمل الولايات المتحدة على تعزيز وجودها العسكرى فى مواقع استراتيجية لضمان استمرار تدفق الطاقة والتحكم فى مسار التوازنات الإقليمية.

ويشير الخبراء إلى أن إسرائيل قد توظف التصعيد لتحقيق أهداف استراتيجية داخلية وإقليمية، ما قد يطيل أمد الأزمة ويزيد من حالة عدم الاستقرار، وهو ما ينعكس سلبًا على الأسواق والاستثمارات.

ويحذر محللون من أن استمرار التوتر قد يؤدى إلى اضطرابات أوسع فى الاقتصاد العالمي، تشمل ارتفاع أسعار الطاقة، وزيادة تكاليف النقل، وتعطل سلاسل الإمداد، ما يعمق الضغوط التضخمية عالميًا.

وفى ضوء هذه المعطيات، يبدو أن الاقتصاد العالمى بات مرتبطًا بشكل وثيق بمسار الصراع فى الشرق الأوسط، حيث سيحدد استقرار مضيق هرمز ونجاح الجهود الدبلوماسية مستقبل أسواق الطاقة، وبالتالى اتجاهات الاقتصاد العالمى خلال الفترة المقبلة.

رغم ضغوط مبيعات الأجانب..

«البورصة المصرية» تختبئ من الحرب فى منطقة الأمان

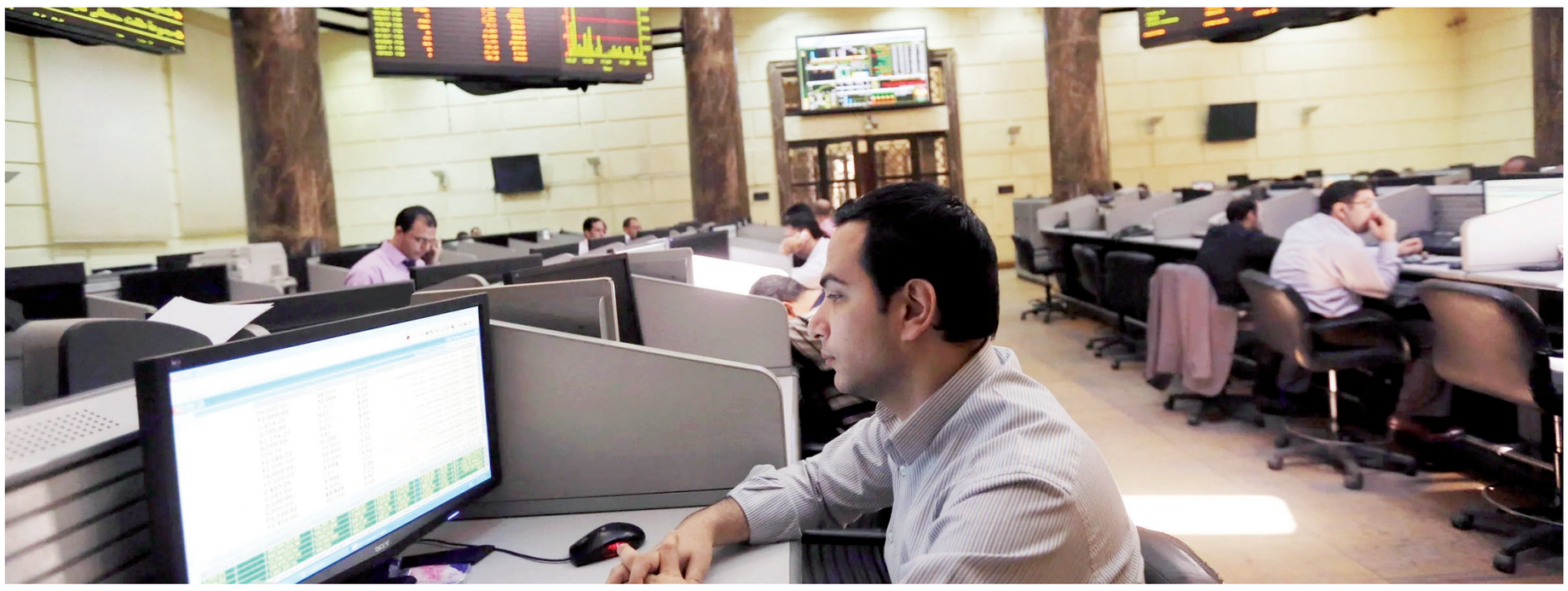

كتب: طه نبيل

تعيش البورصة المصرية حالة من التذبذب الواضح خلال الفترة الأخيرة، فى ظل أجواء مشحونة بالتوترات الجيوسياسية التى ألقت بظلالها على الأسواق العالمية والإقليمية.

فمنذ اندلاع المواجهة العسكرية المباشرة بين الولايات المتحدة وإسرائيل من جهة، وإيران من جهة أخرى بنهاية فبراير الماضي، اتجهت شهية المخاطرة لدى المستثمرين إلى التراجع، وسط حالة من القلق وعدم وضوح الرؤية.

ولم تكن السوق المصرية بمعزل عن هذه التطورات، حيث تعرضت لضغوط بيعية ملحوظة، خاصة من جانب المستثمرين الأجانب، بالتزامن مع تحركات حادة فى أسعار النفط والدولار عالميًا.

وفى محاولة لفهم اتجاهات السوق خلال الفترة المقبلة، رصدت «البورصجية» آراء عدد من خبراء سوق المال، الذين كشفوا عن أبرز السيناريوهات المحتملة ومستويات الدعم والمقاومة فى ظل استمرار حالة الترقب.

لا رابحين حقيقيين فى أوقات الحرب

قال هشام حسن، خبير أسواق المال، إن البورصة المصرية تحاول التماسك لكنها ما زالت تتحرك تحت رهن التهدئة واحترام وقف إطلاق النار، مشيرًا إلى أن السوق يواجه حالة من القلق بسبب احتمالات التصعيد فى الشرق الأوسط.

وأوضح أن استمرار الأوضاع الحالية دون تصعيد قد يدفع المستثمرين إلى التعود على مستويات المخاطر، وهو ما قد يساعد السوق على التحرك بشكل أكثر استقرارًا كما حدث فى فترات سابقة، إلا أن المشكلة الحقيقية تكمن فى أى تصعيد جديد قد يزيد من المخاوف ويؤدى إلى تقلبات عنيفة داخل الأسواق.

وأشار إلى أن مستوى ٤٦,٥٠٠ نقطة يعد منطقة دعم مهمة، لكنه قد يُكسر بسهولة فى حال تصاعد التوترات، خاصة مع احتمالات خروج السيولة من السوق، موضحًا أن غياب المشترى سيمنح البائعين السيطرة الكاملة، ما قد يدفع المؤشر للتراجع إلى مستويات ٤٣ ألف نقطة أو حتى ٤٠ ألف نقطة.

وأضاف أن تأثير التوترات لا يقتصر على البورصة فقط، بل يمتد إلى ارتفاع الدولار وأسعار النفط، مؤكدًا أن الحديث عن وجود قطاعات رابحة بشكل مطلق فى أوقات الحروب غير دقيق، لأن أى مكاسب فى جانب تقابلها خسائر فى جوانب أخرى، خاصة مع ارتفاع تكاليف الطاقة.

وأكد أن الدولة بدأت بالفعل فى اتخاذ إجراءات احترازية لمواجهة التداعيات، إلا أن آثارها لن تظهر فورًا، بل خلال الأشهر المقبلة، خاصة إذا ارتفعت معدلات التضخم، وهو ما قد يدفع البنك المركزى إلى إعادة رفع أسعار الفائدة لاحقًا.

ولفت إلى أن الحروب لا تخلق رابحين حقيقيين، بل تؤثر سلبًا على جميع الاقتصادات، مشيرًا إلى أن عودة الاستقرار للأسواق مرهونة بوقف فعلى لإطلاق النار والتوصل إلى اتفاق شامل يعيد الهدوء للمنطقة، مؤكدًا أن قرارات الاستثمار فى الوقت الحالى لا يجب أن تُبنى على الأمل، بل على مؤشرات واضحة واستقرار فعلي.

تهدئة الأوضاع شرط اختراق ٤٩ ألف نقطة

ومن جانبه، قال حسام عيد، خبير أسواق المال، إن البورصة المصرية لا تزال فى منطقة الأمان طالما تحافظ على التداول أعلى مستوى ٤٥ ألف نقطة، مشيرًا إلى أن الأداء خلال الجلسات المتبقية من الربع الحالى سيكون متقلبًا، مع إمكانية إعادة اختبار مستوى ٤٦ ألف نقطة.

وأوضح أن استمرار الحرب يعنى بقاء حالة التذبذب فى السوق، إلا أن أى تحرك نحو الحلول السياسية وتهدئة الأوضاع المالية، ويدعم عودة الصعود مرة أخرى، مستهدفًا اختراق مستوى ٤٩ ألف نقطة خلال الفترة المقبلة.

وأضاف أن نتائج الأعمال السنوية للشركات تمثل عامل دعم قوى للسوق، خاصة مع استمرار اتجاه المؤسسات المالية المصرية نحو الشراء، وهو ما قد يعزز من تماسك السوق، بالتزامن مع احتمالات عودة المستثمرين الأجانب للشراء مرة أخرى.

وأشار إلى أن المستثمرين الأجانب لا يزالون فى اتجاه بيعى سواء فى الأسهم أو أدوات الدخل الثابت، إلا أن عودتهم ستكون إشارة إيجابية قوية على تحسن شهية المخاطرة داخل السوق.

وأكد أن هناك قطاعات قد تستفيد نسبيًا من الأزمة، وعلى رأسها قطاع الأسمدة والبتروكيماويات، فى ظل ارتفاع الأسعار العالمية، موضحًا أن مصر تصدر جزء كبير من إنتاجها من الأسمدة، ما ينعكس إيجابيًا على نتائج أعمال الشركات.

ولفت إلى أن أسهم شركات مثل "أبوقير للأسمدة" و"موبكو" سجلت ارتفاعات قوية خلال الفترة الأخيرة تتراوح بين ٣٠٪ و٣٥٪، مدعومة بارتفاع أسعار الأسمدة عالميًا، وهو ما انعكس بشكل واضح على أداء القطاع.

وسط تصاعد التوترات وارتفاع أسعار النفط..

أسهم الطاقة والبتروكيماويات تلمع على «شاشة البورصة»

كتبت- حنان محمد:

شهد سوق النفط العالمى موجة صعود ملحوظة فى الأسعار خلال الفترة الأخيرة، مدفوعًا بتصاعد التوترات الجيوسياسية وانعكس ذلك على الأسواق المالية العالمية، كما بدأ تأثيره على البورصة المصرية، خاصة على الشركات المرتبطة بقطاع الطاقة والخدمات البترولية، بالإضافة إلى أسهم البتروكيماويات.

وتوقع خبراء سوق المال لـ « البورصجية» أن تشهد الفترة المقبلة زيادة اهتمام المستثمرين بقطاع الطاقة والبتروكيماويات داخل البورصة المصرية، خاصة فى ظل توقعات استمرار تقلبات أسعار النفط عالميًا، موضحين أنه رغم التوترات الجيوسياسية والتراجعات التى حدثت فى السوق المصرى إلا أنه كان لذلك جانب إيجابى فى السوق المصري، حيث تفاعل قطاع البتروكيماويات إيجابيا مع هذه الارتفاعات العالمية.

قال عاصم منصور رئيس أبحاث السوق فى شركة OW Markets أن التوتر العسكرى بين الولايات المتحدة وإيران ينعكس مباشرة على الأسواق الناشئة ومنها مصر، لأن أول قناة انتقال للأثر هى أسعار الطاقة العالمية فأى تصعيد فى المنطقة يدفع أسعار النفط للارتفاع، وقد تجاوزت بالفعل حاجز ١٠٠ دولار للبرميل نتيجة اضطراب الإمدادات فى الشرق الأوسط، وهو ما يخلق ضغوطاً تضخمية عالمية ويزيد تكلفة الاستيراد للدول المستوردة للطاقة مثل مصر.

ورأى أنه فى الحالة المصرية، ارتفاع أسعار الطاقة العالمية يضغط على ثلاثة محاور رئيسية: الميزان التجاري، تكلفة الدعم والطاقة، وتدفقات الاستثمار الأجنبي. عادة ما تؤدى مثل هذه الصدمات الجيوسياسية إلى تقلبات فى الأسواق المالية وخروج جزئى للأموال الساخنة من الأسواق الناشئة لكن فى المقابل، السوق المصرى قد يستفيد جزئياً إذا استمرت أسعار الطاقة المرتفعة لفترة طويلة، لأن بعض القطاعات مثل شركات الطاقة والبتروكيماويات قد تشهد تحسناً فى الإيرادات، لذلك تأثير الحرب ليس سلبياً بالكامل لكنه يزيد من حالة عدم اليقين فى المدى القصير.

ورأى أن تأثير رفع أسعار الوقود على البورصة المصرية مركب، فعلى المدى القصير قد نرى ضغوطاً على السوق بسبب ارتفاع التضخم، لأن ذلك قد يدفع البنك المركزى إلى الإبقاء على أسعار الفائدة مرتفعة أو تأجيل خفضها، وعندما ترتفع الفائدة، يميل جزء من المستثمرين إلى تحويل السيولة من الأسهم إلى الودائع البنكية، وهو ما قد يقلل السيولة فى سوق الأسهم.

لكنه أشار إلى أنه فى المقابل، بعض القطاعات فى البورصة قد تستفيد من موجة التضخم مثل شركات الطاقة والسلع الأساسية، لذلك من المتوقع أن يكون التأثير غير متساوى بين القطاعات.

وتابع أن الحرب فى الشرق الأوسط تضغط على الاقتصاد المصرى عبر قناة الطاقة، لأن ارتفاع أسعار النفط يزيد تكلفة الاستيراد ويغذى التضخم. وفى الوقت نفسه، رفع أسعار الوقود محلياً سيضيف ضغوطاً تضخمية قد تؤثر على السيولة فى البورصة إذا استمرت الفائدة مرتفعة، لكن التأثير سيختلف من قطاع لآخر.

وأوضح وسام كامل مدير الاستثمار بشركة " النعيم " للاستثمارات أن سوق النفط العالمى يشهد موجة صعود ملحوظة فى الأسعار خلال الفترة الأخيرة، مدفوعًا بتصاعد التوترات الجيوسياسية فى مناطق إنتاج رئيسية، إلى جانب استمرار سياسات خفض الإنتاج من قبل تحالف أوبك+، وهو ما ساهم فى تقليص المعروض العالمى ودعم الأسعار.

وأضاف أن هذا الارتفاع انعكس على الأسواق المالية العالمية، كما بدأ تأثيره يظهر فى البورصة المصرية، خاصة على الشركات المرتبطة بقطاع الطاقة والخدمات البترولية، مشيرا إلى أن من أبرز الأسهم المستفيدة سهم الإسكندرية للزيوت المعدنية – أموك، الذى يرتبط نشاطه بتكرير وتصنيع المنتجات البترولية، إضافة إلى سهم سيدى كرير للبتروكيماويات الذى يستفيد من تحسن أسعار المنتجات البتروكيماوية عالميًا.

كما يعد سهم مصر لإنتاج الأسمدة – موبكو من الشركات المرشحة لتحقيق استفادة غير مباشرة، نظرًا لارتباط صناعة الأسمدة بأسعار الطاقة والغاز الطبيعي، وهو ما قد يدعم هوامش الربحية..

ومن زاوية الاقتصاد الكلى رأى أنه قد يسهم ارتفاع أسعار النفط فى تعزيز عوائد الصادرات المصرية المرتبطة بقطاع البترول والبتروكيماويات، وهو ما يدعم تدفقات النقد الأجنبى ويزيد من الحصيلة الدولارية للاقتصاد.

وتوقع أن تشهد الفترة المقبلة زيادة اهتمام المستثمرين بقطاع الطاقة والبتروكيماويات داخل البورصة المصرية، خاصة فى ظل توقعات استمرار تقلبات أسعار النفط عالميًا..

وأضاف رامى حجازى خبير سوق المال أن التوترات الجيوسياسية ألقت بظلالها على البورصة المصرية خلال الفترة الماضية حيث تراجعت مؤشرات البورصة خلال الفترة الماضية بعد موجة بيع عنيفة من الأجانب والعرب فى جميع أسواق العالم وهى التى كانت تمثل بعض من الأموال الساخنة حيث انه من المتعارف عليه فى الأسواق مع وجود التوترات والاضرابات أن تهرب بعض الأموال الساخنة من الأسواق.

وأضاف أن هذه التوترات كان لها أثر كبير على أسعار الطاقة عالميًا حيث ارتفع أسعار البترول ارتفاع كبيرمما أدى هذا إلى ارتفاع كبير فى أسعار البتروكماويات عالميًا وأسعار الغذاء.

ورأى أنه رغم هذه التوترات ورغم التراجعات التى حدثت فى السوق المصرى إلا إنه كان له جانب إيجابى فى السوق المصرى حيث تفاعل قطاع البتروكماويات إيجابيا مع هذه الارتفاعات العالمية ،ومن المتوقع أن تستمر الإيجابية خلال الفترة القادمة فى قطاع البتروكماويات وأن تكون هناك تأثيرات إيجابية فى قطاع الأغذية أيضا ولكن بالرغم التراجعات فى الفترة الماضية استطاعت البورصة امتصاص صدمة التوترات الجيوسياسية متوقعا أن يكون اتجاه السوق الفترة القادمة وليس سلبي.

حتى لو انتهت قريبًا..

توقف الحرب لا يطفئ أسواق النفط المشتعلة

كتب- محمود نبيل:

ما تزال آثار الحرب الإيرانية على الاقتصاد العالمى والإقليمي، لا سيما مع توقف شبه تام لحركة الملاحة فى مضيق هرمز، الذى يمر من خلاله خُمس الإمدادات النفطية من المنطقة إلى العالم، الأمر الذى تسبب فى ارتفاع ضخم لسعر برميل النفط خلال الأسابيع الأربعة الماضية.

التحدى الرئيسى للأسواق العالمية لا يتمثل فقط فى التعامل مع تبعات الحرب على سلاسل الإمداد النفطية، ولكن فى معالجة آثارها التى قد تمتد لسنوات أخرى، حتى وإن توقفت الحرب بشكل كامل فى القريب، إذ يحذر خبراء من أن التأثيرات المدمرة للحرب الدائرة على إيران ستطال بشكل خاص قطاع الغاز الطبيعى المُسال، ولن تنتهى بمجرد توقف الأعمال العسكرية، بل ستحتاج الأسواق إلى وقت طويل لاستعادة توازنها واستقرارها.

وحسب مجلة فورين بوليسى الأمريكية، فإن تصريحات الرئيس الأمريكى دونالد ترامب أدت الى موجة من الارتباك فى أسواق الطاقة، بعدما أعلن عبر منصته الاجتماعية عن محادثات «مثمرة» مع إيران.

وجاء هذا الإعلان بعد يومين فقط من تهديداته بتدمير البنية التحتية لمنشآت الطاقة الإيرانية فى حال عدم فتح مضيق هرمز، الذى لا يزال مغلقًا أمام حركة الملاحة.

وتشير المجلة الأمريكية، إلى أن سوق النفط ستظل تعانى لأسابيع وشهور بسبب الناقلات المتراكمة ومنشآت الإنتاج المتوقفة، ما سيخلق فجوة هائلة تُقدَّر بنحو ٩ ملايين برميل يوميًا فى الإمدادات العالمية خلال أبريل المقبل، موضحة أن مسؤولى شركات النفط يحذرون من أن السوق أكثر ضيقًا مما يعتقد المتداولون.

المشكلة الأكبر، وفقًا لفورين بوليسي، تكمن فى أنه حتى لو انتهت الحرب الأمريكية الإسرائيلية بسرعة وبدأ مضيق هرمز فى العودة لحركة الملاحة الطبيعية، فإن الأمر سيستغرق وقتًا طويلاً لاستعادة تدفقات الطاقة الطبيعية، إذ أغلقت قطر، ثانى أكبر مصدر للغاز المُسال بعد الولايات المتحدة، جميع عمليات الإنتاج فى منشأة رأس لفان الضخمة بعد هجومين إيرانيين، أدى أحدهما إلى إلحاق أضرار بالغة بوحدتين من أصل ١٤ وحدة فى منشأة تسييل الغاز.

وتتوقع بنوك استثمارية كبرى، مثل جولدمان ساكس، استمرار الأسعار فى خانة المائة دولار فى المستقبل القريب. هذا الوضع دفع ترامب لتقديم تخفيف للعقوبات، ليس فقط على روسيا، بما يتيح بيع النفط الروسى المحظور بحُريّة، بل أيضًا على إيران.

وحذرت آن صوفى كوربو، خبيرة الغاز الطبيعى فى مركز سياسات الطاقة العالمية بجامعة كولومبيا، فى تصريحات خاصة لفورين بوليسي، من أن «التأثير كبير على الصين واليابان وتايوان وباكستان وبنجلاديش، بعضها أكثر تعرضًا من غيرها، لكن فى جميع أنحاء آسيا يُستخدم الغاز لتوليد الطاقة والصناعة، لذا ستكون هناك تداعيات متتالية».

وأضافت المجلة أن الاضطرابات ونقص الغاز الوشيك ظهرت بوضوح فى أسعار الغاز الآسيوية التى تضاعفت منذ بداية الحرب، بينما تتسابق بعض الدول الآسيوية على الإمدادات الفورية بدلًا من الاعتماد على العقود طويلة الأجل، لكنها تواجه منافسة أوروبية على نفس الشحنات.

ويظل السيناريو الأخطر، بحسب المجلة، هو أن بعض المنشآت لن تعود للعمل لسنوات، إذ أعلنت شركة قطر للطاقة الأسبوع الماضي، أن الوحدتين المتضررتين، اللتين تمثلان ١٧٪ من إنتاج قطر من الغاز المسال، ستستغرقان من ثلاث سنوات للإصلاح، وهو ما قد يضيف معاناة أخرى للأسواق، التى لا تزال غير قادرة على استيعاب آثار الحرب على إمدادات النفط والغاز.

بشهادة «فيتش»..

الوضع المالى للبنوك المصرية قوى أمام الحرب

قالت وكالة فيتش العالمية للتصنيفات الائتمانية، إن الوضع المالى للبنوك المصرية قوى بما يكفى لمواجهة تداعيات الصراع الأمريكى الإيراني.

وأوضحت فى بيان لها منشور على موقعها الإلكتروني، أنه رغم أن نسب رأس مال البنوك قد تتأثر فى حال حدوث انخفاض كبير فى قيمة الجنيه، فإن القطاع المصرفى يتمتع بالفعل بربحية جيدة ورأس مال كافٍ واحتياطيات سيولة كافية من العملات الأجنبية.

وهذا من شأنه أن يعزز قدرة القطاع المصرفى المصرى على الصمود مقارنةً، على سبيل المثال، بتصعيد الصراع الروسى الأوكرانى فى عام ٢٠٢٢، وفق البيان.

تعد حيازات غير المقيمين من أذون الخزانة المصرية المقومة بالعملة المحلية مرتفعة، حيث تصل إلى حوالى ٤٥ مليار دولار بنهاية سبتمبر ٢٠٢٥، أو حوالى ٢١ مليار دولار باستثناء عمليات إعادة الشراء للبنوك.

وأشارت فيتش إلى أنه منذ بدء النزاع فى نهاية فبراير، تجاوزت تدفقات رؤوس الأموال الخارجة من سندات الخزانة المقومة بالعملة المحلية ٦ مليارات دولار، مما زاد الضغط على العملة المصرية.

وبلغ سعر الصرف حوالى ٥٢,٣٤ جنيه لكل دولار خلال تعاملات اليوم بانخفاض قدره حوالى ١٠٪ منذ بداية الحرب.

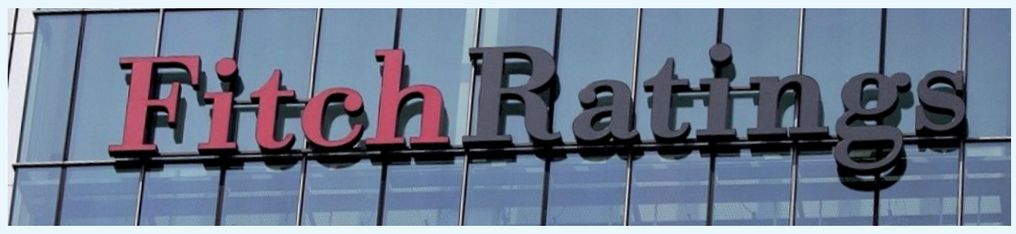

بالتعاون مع «جمعية خير وبركة والمرأة الجديدة»..

17.9 مليون جنيه من «مؤسسة بنك مصر» لتمكين 400 أسرة

انطلاقًا من دور مؤسسة بنك مصر لتنمية المجتمع وحرصها المستمر على دعم جهود التنمية المستدامة وتحسين جودة الحياة للفئات الأولى بالرعاية، وقّعت مؤسسة بنك مصر لتنمية المجتمع بروتوكول تعاون مع جمعية "خير وبركة والمرأة الجديدة" لتنفيذ مشروع "ريادة وتمكين.. خطوة نحو التغيير" بمحافظة المنيا، وذلك لمدة ١٨ شهرًا بإجمالى تكلفة تبلغ نحو ١٧,٩ مليون جنيه، مستهدفًا تمكين ٤٠٠ أسرة من الأسر الأكثر استحقاقًا اقتصاديًا واجتماعيًا وتعليميًا.

وقد قام بتوقيع بروتوكول التعاون عصام الوكيل – رئيس مجلس أمناء مؤسسة بنك مصر لتنمية المجتمع ورئيس مجلس إدارة بنك مصر غير التنفيذى – مع نيفين الإبراشي، رئيس مجلس الإدارة ومؤسس جمعية خير وبركة والمرأة الجديدة، وذلك بحضور لفيف متميز من قيادات مؤسسة بنك مصر لتنمية المجتمع والجمعية.

أكد عصام الوكيل أن مؤسسة بنك مصر لتنمية المجتمع تضع دعم المبادرات التنموية والمجتمعية على رأس أولوياتها، وانطلاقًا من التزامها الراسخ بدورها فى مجال المسؤولية المجتمعية. وأعرب عن اعتزازه بالشراكة مع جمعية خير وبركة والمرأة الجديدة، لتقديم مشاريع تنموية شاملة ترتكز على عدة محاور رئيسية اهمها التمكين الاقتصادى وتنمية المهارات المهنية والمالية للأسر المستفيدة والتمكين الاجتماعى والتعليمي.

كما أشار إلى أن استمرار مؤسسة بنك مصر لتنمية المجتمع فى تنفيذ مشروعات تنموية مؤثرة يأتى فى إطار حرصها على الإسهام الفعّال فى تطوير المجتمع والارتقاء به، موضحًا أن هذا المشروع يمثل حلقة جديدة ضمن سلسلة التعاون المثمر بين المؤسسة والجمعية، حيث يعد المشروع السابع الذى تنفذه الجمعية بدعم من مؤسسة بنك مصر، بما يعكس عمق الشراكة الاستراتيجية بين الجانبين والالتزام المشترك بإحداث أثر تنموى مستدام.

ومن جانبها، أكدت نيفين الإبراشى أن المشروع يمثل خطوة نوعية فى مسار تمكين الأسر الأولى بالرعاية، مشيرةً إلى أن الجمعية تتبنى منهجًا تمويًا قائمًا على بناء القدرات وتعزيز الاعتماد على الذات، وليس مجرد تقديم دعم مؤقت، بما يضمن استدامة الأثر وتحقيق نقلة حقيقية فى مستوى معيشة الأسر المستفيدة.

ويرتكز المشروع على محورين أساسيين؛ أولهما التمكين الاقتصادى من خلال دعم المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر، وتنمية المهارات المهنية والمالية للأسر المستفيدة بما يعزز قدرتها على زيادة الدخل وتحقيق الاستقرار الاقتصادي. أما المحور الثانى فيتمثل فى التمكين الاجتماعى والتعليمى عبر تنفيذ أنشطة توعوية وصحية وتعليمية تسهم فى رفع وعى الأسر وتعزيز دورها فى دعم تعليم الأبناء وتحقيق التماسك الأسري.

وتحرص مؤسسة بنك مصر لتنمية المجتمع على دعم وتنفيذ العديد من المبادرات والمشروعات التنموية التى تسهم فى النهوض بالمجتمع المصري، كما تعمل على تعزيز التعاون مع شركاء التنمية من المؤسسات الحكومية وغير الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني، بما يسهم فى تحقيق أهداف التنمية المستدامة ودعم جهود الدولة فى تحقيق التنمية الشاملة.

أكاديمية «أفريكسيم بنك» تفتح باب التسجيل لشهادة تمويل التجارة فى إفريقيا 2026

أعلنت أكاديمية أفريكسيم بنك فتح باب التسجيل لبرنامج شهادة تمويل التجارة فى إفريقيا لعام ٢٠٢٦ شهادة تمويل التجارة فى أفريقيا، وهو أحد برامجه المصممة لتعزيز قدرات القارة فى مجال تمويل التجارة من خلال تطوير المهارات المرتبطة بالتجارة ومعالجة فجوات القدرات الحرجة، بما يمكّن إفريقيا من المنافسة بشكل أكثر فعالية فى الأسواق العالمية.

وأوضح المعهد أن التسجيل فى البرنامج، المفتوح أمام المهنيين فى القطاع المصرفى وغيرهم من الممارسين المهتمين بمجال تمويل التجارة، سينتهى فى ٣١ مايو ٢٠٢٦.، بحسب بيان لأفريكسيم بنك.

وتم تطوير البرنامج من قبل أكاديمية أفريكسيم بنك بالشراكة مع الاتحاد الدولى للتخصيم، والجامعة الأمريكية بالقاهرة، وكوارتير بنك، بهدف تعزيز فهم المشاركين لجميع جوانب تمويل التجارة الدولية، مع تحديثه باستمرار ليتماشى مع أفضل الممارسات العالمية. كما يتناول البرنامج مختلف جوانب تنفيذ منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية التى يُتوقع أن يكون لها أثر كبير فى تحسين التجارة البينية الإفريقية.

وكما كان الحال فى دورة ٢٠٢٥، سيُنفذ برنامج ٢٠٢٦ بصيغة مدمجة، حيث تُقدَّم خمسة وحدات عبر جلسات افتراضية يقودها مدربون، ووحدة واحدة عبر جلسات حضورية فى حرم الجامعة الأمريكية بالقاهرة الجديدة، بينما تُقدَّم الوحدة الأخيرة عبر الإنترنت بشكل غير متزامن.

وأكد ستيفن كاوما، المدير العام للموارد البشرية بأفريكسيم بنك، على أهميته الاستراتيجية فى بناء جيل جديد من خبراء تمويل التجارة ذوى الكفاءة العالية، القادرين على دفع أجندة التجارة الإفريقية وتعزيز قدرة القارة على المنافسة الفعالة فى السوق العالمية.

وحثّ كاوما المهنيين الأفارقة فى القطاع المصرفى وممارسى تمويل التجارة على اغتنام فرصة المشاركة، معلناً أن أكاديمية أفريكسيم بنك سيقدم منحاً دراسية تغطى ٥٠٪ من الرسوم الدراسية لأول سبعة متقدمين هذا العام، مما يعكس التزام البنك بتوسيع نطاق الوصول إلى برامج بناء القدرات عالية الجودة فى مجال تمويل التجارة عبر إفريقيا والعالم.

أُطلق البرنامج لأول مرة عام ٢٠١٦ تحت اسم شهادة التمويل فى التجارة الدولية، وأعيد هيكلته عام ٢٠٢١ بالشراكة مع كلية أنسى ساويرس للأعمال بالجامعة الأمريكية بالقاهرة لتعزيز صرامته الأكاديمية وملاءمته الإقليمية.

ومنذ إطلاقه، قام البرنامج بتدريب أكثر من ١٥٠ متخصصاً من مختلف أنحاء القارة، مجهزاً إياهم بالكفاءات التقنية والتنظيمية والعملية اللازمة لتعزيز مشهد تمويل التجارة الإفريقية وفتح آفاق جديدة للتجارة البينية والعالمية

«بنك قناة السويس» يربح 6.4 مليار جنيه خلال 2025

أعلن بنك قناة السويس ارتفاع صافى الأرباح ١٣٪ خلال ٢٠٢٥ إلى ٦,٤ مليار جنيه خلال ٢٠٢٥ مقارنة بنحو ٥,٧ مليار جنيه خلال ٢٠٢٤ مدعوما بزيادة صافى الدخل من العائد.

وبحسب بيان البنك اليوم، فإن صافى الدخل من العائد ارتفع بنسبة ٥٦٪ إلى ٨,٦ مليار جنيه خلال ٢٠٢٥ مقارنة ب ٥,٥ مليار جنيه خلال ٢٠٢٤.

وقد ارتفعت محفظة القروض والتسهيلات بنسبة نمو ٦٣٪ إلى ١٢٢ مليار جنيه مقارنة ٧٥ مليار جنيه وفق الفترة المقارنة

على مستوى صافى محفظة قروض الشركات فقد ارتفعت بنسبة ٦٠٪ إلى ١١٢ مليار جنيه بنهاية ٢٠٢٥ مقارنة ب ٧٠ مليار جنيه بنهاية عام ٢٠٢٤.

بينما ارتفعت محفظة التجزئة المصرفية بنسبة ١١٤٪ إلى ١١,٤ مليار جنيه بنهاية عام ٢٠٢٥ مقارنة ب ٥,٣ مليار جنيه فى ٢٠٢٤.

ارتفع إجمالى المركز المالى للبنك بنسبة ٥٠٪ إلى ٢٧٠ مليار جنيه بنهاية ٢٠٢٥، مقارنة بـ ١٨٠ مليار جنيه فى نهاية ٢٠٢٤، مدفوعًا بزيادة قوية فى حجم الودائع.

وزاد حجم ودائع العملاء بنسبة ٥٤٪ لتصل إلى ٢٠٩ مليارات جنيه بنهاية عام ٢٠٢٥ مقارنة ب ١٣٥ مليار جنيه بنهاية العام السابق.

وعلى الصعيد الدولي، قام البنك بإنشاء مكتب متخصص لخدمة الشركات الصينية بالتعاون مع منطقة تيدا، وتوقيع مذكرة تفاهم مع نظام المدفوعات الصينى CIPS لتسهيل المقاصة بالرنمينبي.

وشهدت الخدمات الرقمية قفزة ملحوظة، حيث ارتفعت نسبة التبنى الرقمى إلى ٢٤٪ مقارنة بنحو ٣٪ فى العام السابق، بينما بلغت نسبة الاستخدام الرقمى نحو ٦٩٪ مقابل ٤٤٪، وذلك مدعومًا بالتوسع فى خدمات الإنترنت البنكي، والمدفوعات، والتحصيل، إلى جانب تعزيز مستويات الأتمتة والتوسع فى خدمات المدفوعات الحكومية، بالإضافة الى كروت الدفع والإيداع والكروت الائتمانية للشركات.

كما سجلت إيرادات إدارة النقد نموًا بنسبة ٥١٪، وارتفعت عمليات تمويل الواردات بنسبة ٨٤٪ وتمويل الصادرات بنسبة ٤٠٪، إلى جانب نمو خطابات الضمان بنسبة ٥٨٪، بينما ارتفع إجمالى العمولات بنسبة ٧٤,٥٪.

وقال عمرو طنطاوي، رئيس مجلس الإدارة فى بنك قناة السويس، إن النتائج التى حققها البنك خلال عام ٢٠٢٥ تعكس قوه مركزه المالى ونجاح رؤيته فى تحقيق نمو متوازن.

وقال عاكف المغربي، الرئيس التنفيذى والعضو المُنتدب، إن الأداء القوى الذى حققه البنك خلال ٢٠٢٥ يعكس حجم الجهود التى بُذلت على مستوى مختلف قطاعات البنك، كما تعكس نجاح الاستراتيجية التى تبناها البنك خلال الفترة الماضية.

منصة جديدة من «آى سكور» للتيسير على البنوك وشركات الخدمات المالية

أعلنت الشركة المصرية للاستعلام الائتمانى «آى سكور» إطلاق المرحلة الأولى من منصة «iscore Business»، وهى منصة رقمية مركزية جديدة تهدف إلى تقديم تجربة مؤسسية متطورة وموحّدة، من خلال إتاحة وصول أكثر سهولة وذكاءً وأمانًا إلى مختلف منتجات وخدمات الشركة عبر منصة واحدة متكاملة.

وتستهدف المنصة الجديدة، وفق البيان، البنوك وشركات الخدمات المالية غير المصرفية، بما يسهم فى تعزيز كفاءة وسهولة الوصول إلى خدمات «آى سكور»، عبر توفير مختلف المنتجات والحلول التى تقدمها الشركة فى مكان واحد، وبواجهة استخدام حديثة تدعم تبسيط الإجراءات ورفع كفاءة العمل.

وتعتمد منصة «iscore Business» على مفهوم التجربة الموحدة، حيث توفر خاصية تسجيل الدخول الموحد (Single Sign-On – SSO)، التى تتيح للمستخدمين الوصول الآمن إلى جميع الخدمات المشترَك بها باستخدام اسم مستخدم وكلمة مرور واحدة فقط، دون الحاجة إلى تسجيل الدخول بشكل منفصل لكل خدمة، بما يضمن تجربة استخدام أكثر سلاسة وكفاءة، مع الحفاظ على أعلى مستويات الأمان والسرية.

كما تتيح المنصة للأعضاء عرضًا موحدًا لجميع منتجات «آى سكور» من خلال شاشة واحدة، سواء للمشتركين الحاليين أو غير المشتركين، مع إمكانية الوصول إلى الخدمات من خلال نظام الدخول الموحد (SSO) أو عبر روابط إلكترونية منفصلة. وتوفر المنصة كذلك واجهة معلوماتية متكاملة تمكّن المؤسسات من التعرف على مختلف المنتجات والاطلاع على خصائصها ومزاياها، إلى جانب متابعة الخدمات الجديدة وإبداء الاهتمام بالخدمات المتاحة.

وأكدت الشركة أن العمل جارٍ حاليًا على دمج المزيد من المنتجات والخدمات تدريجيًا ضمن منظومة الدخول الموحد (SSO)، بما يضمن توفير تجربة رقمية أكثر تكاملًا لجميع المشتركين.

وأضافت «آى سكور» أن إطلاق هذه المنصة يمثل الخطوة الأولى ضمن سلسلة من المراحل التطويرية المقبلة، والتى ستتضمن إضافة مزيد من الإمكانات والخدمات الرقمية المتقدمة، بما يدعم أعمال المؤسسات المالية ويرتقى بتجربة استخدامها للحلول التى تقدمها الشركة.

«شريف البحيرى» رئيسًا تنفيذيًا لعمليات «البنك الأهلى» بالإمارات

أعلن البنك الأهلى المصرى انضمام شريف البحيرى الرئيس التنفيذى لـ«ون بنك سابقا» إلى أسرة البنك الأهلي، حيث يشغل الرئيس التنفيذى لعمليات البنك الأهلى المصرى فى الإمارات.

ويمتلك البحيري، وفق بيان البنك اليوم، خبرة مصرفية ومهنية واسعة، حيث شغل مؤخرًا منصب العضو المنتدب والرئيس التنفيذى لشركة مصر للابتكار الرقمي، كما تولى سابقًا منصب رئيس قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة والتمويل متناهى الصغر والتمويل الإسلامى ببنك مصر.

إضافة إلى شغله عدة مناصب قيادية فى بنك باركليز مصر، من بينها رئيس قطاع التجزئة المصرفية والمشروعات الصغيرة والمتوسطة، ورئيس قطاعات الاستراتيجية والتخطيط والتسويق وشئون الشركات.

وكان البحيرى قد انضم إلى بنك باركليز عام ٢٠٠٦ بمقره فى دولة الإمارات كمركز للأسواق الناشئة، حيث تنقل بين عدد من الأسواق الناشئة من بينها روسيا.

وقبل ذلك شغل عددًا من المناصب فى كل من سيتى بنك وشركة فودافون.

«هشام عز العرب» رئيسًا تنفيذيًا للتجارى الدولى 3 سنوات جديدة

وافقت الجمعية العامة العادية للبنك التجارى الدولى مصر على انتخاب أعضاء مجلس الإدارة للدورة القادمة مارس ٢٠٢٦ حتى مارس ٢٠٢٩ برئاسة الرئيس التنفيذى هشام عز العرب، وتمثل تشكيل مجلس الإدارة بناء على موافقة البنك المركزى فى نيفين على فائق صبور، رئيس مجلس الإدارة غير التنفيذى مستقل. وأمين هشام محمد أمين عز العرب الرئيس التنفيذى من ذوى الخبرة. وفاضل عبد الباقى أبو الحسن القائد العلى عضو غير تنفيذى ممثل عن شركة ألفا أوركس ليميتد. وعزيز مولجى عضو غير تنفيذى ممثل عن شركة ألفا أوركس ليميتد. وهدى أحمد محمد منصور العسقلانى عضو غير تنفيذى مستقل. وجاويد أحمد ميرزا عضو غير تنفيذى من ذوى الخبرة، وبورخارد أماديوس إكيس عضو غير تنفيذى مستقل. وجورجيوس أنا جنوستوبولس عضو غير تنفيذى مستقل. وتانفى برافولتشاندرا دافدا عضو غير تنفيذى مستقل. وعمرو يوسف حسن الجنايني نائب الرئيس التنفيذي. وإسلام أسامة بهجت زكرى رئيس القطاع المالى والعمليات للمجموعة.

توقعات ترجح التثبيت..

«الوقود» يعطل مسيرة خفض أسعار الفائدة

كتبت- منال عمر:

يترقب مجتمع المال والأعمال قرار البنك المركزى بشأن سعر الفائدة، فى اجتماع لجنة السياسة النقدية المقرر انعقاده الخميس المقبل، وذلك فى أول اجتماع بعد زيادة أسعار البنزين والسولار.

وتكتسب هذه الاجتماعات أهمية خاصة فى ظل مخاوف من تصاعد الضغوط التضخمية، نتيجة ارتفاع أسعار المحروقات وما يترتب عليه من زيادة فى تكاليف النقل والإنتاج.

وكان البنك المركزى قد خفّض أسعار الفائدة بإجمالى ٨,٢٥٪ خلال خمس مرات متتالية، كان آخرها خفض بنسبة ١٪ فى فبراير الماضي، لتصل إلى ١٩٪ للإيداع و٢٠٪ للإقراض، مستفيدًا من تراجع معدلات التضخم آنذاك.

وأقرت الحكومة، خلال الشهر الجاري، زيادة أسعار البنزين والسولار بنحو ٣ جنيهات لكل لتر، فى خطوة وصفت بالاضطرارية، نتيجة ارتفاع أسعار النفط عالميًا، على خلفية التوترات المرتبطة بالحرب الأمريكية الإيرانية.

وفى هذا السياق، توقع محمد عبد العال، الخبير المصرفى، أن يرتفع معدل التضخم بنحو ٢٪ إلى ٣٪، وهو ما قد يدفع البنك المركزى إلى التريث فى مواصلة خفض أسعار الفائدة.

ويرى عبد العال أن جميع الخيارات متاحة امام البنك المركزى سواء بتثبيت سعر الفائدة أو رفعها بشكل استثنائى فى ظل ارتفاع الضغوط التضخمية.

وأشار إلى أن قد يفضل المركزى تثبيت سعر الفائدة بالاجتماع المقبل قبل اتخاذ اى قرار بالخفض أو رفع استثنائى لسعر الفائدة حتى قياس الضغوط التضخمية المتوقعة.

وقد سجل معدل التضخم فى المدن المصرية ارتفاعًا خلال فبراير الماضى ليصل إلى ١٣,٤٪، مقارنة بـ١١,٩٪ فى يناير، وفقًا لبيانات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء.

من جانبه، رجح محمود نجلة، الرئيس التنفيذى لأسواق النقد والدخل الثابت فى شركة الأهلى للاستثمارات المالية، أن يبقى البنك المركزى على أسعار الفائدة دون تغيير فى اجتماعه المقبل، لحين اتضاح أثر موجة التضخم المرتقبة.

وأوضح أن قرارات سعر الفائدة تعتمد بالأساس على توقعات التضخم المستقبلية، وليس المعدلات الحالية، مشيرًا إلى أنه فى حال وجود مؤشرات على ارتفاع التضخم، فإن تثبيت الفائدة يصبح الخيار الأقرب.

وأكد نجلة أن المركزى سيأخذ فى حساباته فى اجتماع الفائدة الضغوط التضخمية المتوقعة من زيادة أسعار المحروقات بجانب البيانات الاقتصادية المتاحة بين يديه حول تأثير التوترات الجيوسياسية بالمنطقة على سلاسل الإمداد وزيادة الأسعار.

وكان البنك المركزى قد أشار سابقًا إلى أن التضخم يسير فى اتجاه نزولي، إلا أن إجراءات ضبط المالية العامة، وعلى رأسها رفع أسعار الوقود، قد تمثل مخاطر تدفع التضخم لتجاوز التوقعات.

يستهدف البنك المركزى خفض معدل التضخم إلى ما بين ٥٪ و٩٪ بحلول الربع الرابع من عام ٢٠٢٦، رغم التحديات الحالية.

تثبيت سعر الفائدة القرار الأمثل

ترى سهر الدماطي، الخبيرة المصرفية أن البنك المركزى سيبقى على سعر الفائدة فى اجتماعه المقبل دون تغيير فى ظل زيادة الاحتمالات بزيادة معدل التضخم بعد ارتفاع أسعار المحروقات.

وأوضحت أن تثبيت سعر الفائدة سيتيح فرصة أمام المركزى للتأكد من نطاق تصاعد معدل التضخم الفترة المقبلة وكذلك الحفاظ على المعدل الحقيقى على الجنيه.

واستعبدت الدماطى رفع البنك المركزى لسعر الفائدة لتجنب التبعات السلبية على القطاع الخاص من زيادة تكلفة الاقتراض وكذلك المساعدة على دعم عجلة النمو المستهدفة خلال العام الجارى والمقبل.

تستهدف مصر تحقيق معدل نمو للناتج المحلى أكثر من ٥٪ العام المالى الحالى على أن يصل إلى ٥,٤٪ العام المالى المقبل.

وأشارت الدماطى إلى أن أى رفع سعر الفائدة سيزيد من عبء عجز الموازنة للاقتراض من السوق المحلية وزيادة عجز الموازنة ولذلك تثبيت سعر الفائدة القرار الأمثل.

كانت وزارة المالية قالت فى وقت سابق أن كمل ١٪ زيادة فى سعر الفائدة سيزيد عبء عجز الموازنة بين ٧٥ و٨٠ مليار جنيه.

أظهر التقرير الشهرى لوزارة المالية أن مدفوعات فوائد خدمة الدين تلتهم نحو ٩٢٪ خلال النصف الأول من العام المالى الحالى من إجمالى الإيرادات العامة بموازنة مصر.

وبحسب البيانات فإن مدفوعات عبء الفوائد بموازنة مصر ارتفعت ٣٤,٦٪ خلال النصف الأول من العام المالى الحالى على أساس سنوى إلى نحو ١,٢٦ تريليون جنيه.

وتخطط مصر إلى خفض الدين العام للدولة إلى ٧٠٪ بنهاية العام المالى يونيو ٢٠٣٠، وفق ما قاله أحمد كجوك وزير المالية فى وقت سابق.

وتراجع إجمالى الدين العام من ٩٧٪ من الناتج المحلى الإجمالى فى ٢٠٢٣-٢٠٢٤ إلى نحو ٨٥٪ فى ٢٠٢٤-٢٠٢٥ وفق ما قاله كجوك فى وقت سابق.

قبل الحرب الأمريكية الإيرانية تزايدات التوقعات المتفائلة بخفض المركزى لسعر الفائدة خلال العام الحالى حيث قال دويتشه بنك، أحد البنوك الألمانية العالمية، إن البنك المركزى المصرى لديه مجال لخفض أسعار الفائدة بين ٥ و٦٪ هذا العام، وسط تراجع المخاطر بشرط تسارع وتيرة الإصلاحات المالية وعدم استمرار تدهور الأوضاع العالمية.

نمو أرباح «العربى الأفريقى الدولى» 20% خلال 2025

أعلن البنك العربى الأفريقى الدولى ارتفاع صافى الأرباح بنحو ٢٠٪ خلال ٢٠٢٥ على أساس سنوى إلى ٣٦٢ مليون دولار، رغم الضغوط الناتجة عن تراجع أسعار الفائدة وانخفاض رسوم الخدمات بعد استقرار سوق الصرف وزيادة المنافسة فى تمويل التجارة.

وبحسب بيان البنك، فإن البنك تمكن من تحقيق نمو فى صافى الدخل من العائد ليصل إلى ٦٠٢ مليون دولار، وصافى الدخل المصرفى إلى ٧١٤ مليون دولار، وارتفع العائد على متوسط حقوق الملكية إلى ١٣٪.

وقال تامر وحيد، نائب رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب، إن إجمالى الأصول تضاعف ليتجاوز ٢٠ مليار دولار، فيما ارتفعت صافى الأرباح إلى أكثر من ٣٠٠ مليون دولار مقارنة بنحو ١٠٠ مليون دولار سابقًا، بما يمثل نموًا يفوق ستة أضعاف وفقًا للمقارنات بالعملة المحلية، مع عودة العائد على حقوق الملكية إلى مستويات مزدوجة الرقم.

وأشار إلى أن البنك عزز خلال هذه الفترة من أطر إدارة المخاطر والحوكمة والرقابة، بما ساهم فى تطبيق أفضل الممارسات الدولية، وهو ما انعكس فى حصوله على شهادة ISO ٩٠٠١ لنظم إدارة الجودة، إلى جانب التزام إدارة المراجعة الداخلية بأعلى المعايير العالمية.

ودخل البنك عام ٢٠٢٥ بزخم قوي، حيث استفاد من نمو الودائع خلال عامين متتاليين لتوسيع الأصول التمويلية للشركات والأفراد بنحو ١,٥ مليار دولار، مما ساهم فى استعادة مكانته القيادية فى مجالات بنوك الاستثمار، وأسواق الدين، والخدمات المصرفية للشركات.

وعلى صعيد جودة الأصول، نجح البنك فى خفض نسبة القروض غير المنتظمة من ١٢٪ فى ٢٠٢١ إلى ٢,١٪ بنهاية ٢٠٢٥، بما يعكس تحسنًا كبيرًا وعودة مؤشرات المخاطر إلى مستوياتها الطبيعية. كما حافظ على مستويات قوية من السيولة وكفاية رأس المال عند ٣٢٦٪ و١٩,٣٪ على التوالي.

وأكد البنك أنه، باعتباره أكبر مؤسسة مالية تعتمد على الدولار فى السوق المحلية، يحقق عوائد تنافسية للمساهمين مقارنة بالبنوك الإقليمية والدولية، مع استمرار تركيزه الاستراتيجى على التكنولوجيا ورأس المال البشرى كركيزتين أساسيتين للنمو المستدام.

وخلال ٢٠٢٥، أطلق البنك خطة شاملة لتحديث بنيته التكنولوجية، تضمنت تطوير نظامه المصرفى الأساسي، المقرر الانتهاء منه فى ٢٠٢٦، إلى جانب نقل عملياته الخارجية إلى منصات مصرفية متطورة، بما يعزز اندماجه فى النظام المالى الرقمى سريع التطور.

وفيما يتعلق بالموارد البشرية، شهد العام تنفيذ أكبر حركة تدوير إدارى لتعزيز الكفاءات القيادية، بالتوازى مع التوسع فى برامج تطوير المهارات لمواكبة التحول الرقمى والاعتماد المتزايد على الذكاء الاصطناعي.

saib يتعاون مع «بنك الكساء» لتمويل مشروع «المختبر الصغير»

وقع بنك saib بروتوكول تعاون مع بنك الكساء المصري، للمساهمة فى تنفيذ مشروع «المختبر الصغير» بمحافظة القاهرة، والذى يحمل العلامة التجارية للبنك، ويستهدف تحسين المستوى الاجتماعى والاقتصادى لنحو ٥٠ فتاة من الفئات الأكثر احتياجاً. وذلك استمراراً لاحتفالاته بمرور ٥٠ عاماً على تأسيسه.

ويستهدف المشروع الفتيات الشابات خريجات التعليم الفنى والمهتمات بتعلم ممارسات الحرف اليدوية المستدامة، إلى جانب الباحثات عن فرص لبناء المهارات، وكذلك الأيتام اللاتى يحتجن إلى الدعم والتطوير الشخصى والمهني.

قام بالتوقيع على البروتوكول كل من، أفضل نجيب، الرئيس التنفيذى والعضو المنتدب لبنك saib، ومنال صالح، الرئيس التنفيذى لبنك الكساء المصري، وشهد مراسم التوقيع، طارق عبده، نائب العضو المنتدب، إلى جانب عدد من ممثلى الجانبين.

وعقب توقيع البروتوكول، قال أفضل نجيب، إن مشاركة البنك فى إنشاء «المختبر الصغير» لإنتاج الملابس الجاهزة، ستسهم فى زيادة مصادر الدخل للفتيات المستهدفات من المشروع، من خلال تدريبهن على الحرف المستدامة وإكسابهن المهارات الفنية اللازمة للعمل فى مجالات تصنيع الملابس الجاهزة والحرف اليدوية، بما يساعد على دمجهن فى سوق العمل.

وأضاف أن المشروع يتضمن أيضاً رفع مستوى الوعى والمهارات الفنية للمشاركات، من خلال تدريبهن على مهارات ريادة الأعمال، والثقافة المالية والبنكية والمحاسبية، إلى جانب مفاهيم الشمول المالى اللازمة لإدارة دخلهن بشكل فعال.

وأوضح أن البروتوكول يشمل كذلك تزويد المشاركات بالمعرفة اللازمة لإنتاج منتجات عالية الجودة ومبتكرة تتماشى مع اتجاهات السوق الحديثة، مع دمج أساليب صديقة للبيئة وإعادة التدوير فى مشروعاتهن.

أكد طارق عبده، أن التعاون مع بنك الكساء المصرى يعكس حرص saib على القيام بدور فعال فى خدمة وتنمية المجتمع، من خلال المشاركة فى تنفيذ المبادرات والمشروعات المجتمعية، مشيراً إلى أن استراتيجية البنك تستهدف تطوير وتحسين مستوى معيشة الفئات الأكثر احتياجاً وتخفيف الأعباء عن غير القادرين.

وأضاف أن هذا التعاون يأتى فى إطار التزام البنك بالمشاركة فى المشروعات التدريبية والتشغيلية والتى تسهم فى دعم مبادرات الدولة لتحقيق العدالة الاجتماعية وتعزيز جودة حياة المواطنين، لاسيما فى ظل اهتمام الدولة بتلك المشروعات التى تساعد على خلق فرص عمل جديدة.

«التعمير والإسكان» يجدد الثقة فى «حسن غانم»

جددت عمومية بنك التعمير والإسكان الثقةَ فى حسن غانم، رئيسًا تنفيذيًا وعضوًا منتدبًا للبنك، لدورة جديدة (٢٠٢٦- ٢٠٢٩).

وشهد البنك خلال السنوات الماضية تحولًا جذريًا فى مؤشرات الأداء المالى والتشغيلي، مدفوعًا برؤية استراتيجية واضحة وتنفيذ منضبط ركّز على تعظيم الربحية، وتوسيع قاعدة الأعمال، وتعزيز الكفاءة التشغيلية.

واعتمدت الجمعية العامة العادية تشكيلَ مجلس إدارة البنك للدورة الجديدة ٢٠٢٦-٢٠٢٩ بعد الحصول على موافقة البنك المركزى المصرى على قائمة المرشحين؛ والتى تضم نخبةً من القيادات ذات الخبرات المتنوعة، حيث جاء التشكيل ليضم باسل الحينى رئيسًا لمجلس الإدارة غير تنفيذي، وحسن غانم الرئيس التنفيذى والعضو المنتدب، وراندا المنشاوى عضو غير تنفيذى ممثلًا عن هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة، وهانى سويلم عضو غير تنفيذى ممثلًا عن هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة، وعلاء فاروق عضو غير تنفيذى ممثلًا عن هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة، وشريف الشربينى عضو غير تنفيذى ممثلًا عن هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة، ومصطفى القماش عضو غير تنفيذى ممثلًا عن شركة مصر لتأمينات الحياة، ومحمد نبيل سرحان عضو غير تنفيذى ممثلًا عن شركة مصر للتأمين، ومحمد المعزاوى عضو غير تنفيذى ممثلًا عن شركة «رولاكو إى جى بى للاستثمار»، وشريف الأخضر عضو غير تنفيذى ممثلًا عن شركة «ريمكو إى جى تى للاستثمار»، ومحمود النجدى عضو غير تنفيذى ممثلًا عن هيئة الأوقاف المصرية، وأحمد أبو هندية عضو غير تنفيذى ممثلًا عن الأقلية، وغادة يسرى عضو غير تنفيذى مستقل.

وأكد مجلس إدارة البنك التزامه بمواصلة دعم الإدارة التنفيذية؛ لضمان الاستمرار فى تنفيذ الاستراتيجية الطموحة للبنك للفترة (٢٠٢٥- ٢٠٣٠)، بما يستهدف تحقيق نمو مستدام، وتعزيز الابتكار، وترسيخ مكانة البنك كمؤسسة مالية رائدة فى السوق المصرفية المصرية.

سحب 26.5 مليار جنيه من «ماكينات البنك الأهلى» فى عطلة عيد الفطر

قام البنك الأهلى المصرى بتنفيذ أكثر من ٨,٣ مليون عملية سحب لعملائه بحوالى ٢٦,٥ مليار جنيه من خلال ماكينات الصارف الآلى على مدار ٩ أيام اعتبارا من ١٥ مارس ٢٠٢٦ حتى أمس تزامنا مع بداية صرف المرتبات وعطلات عيد الفطر.

وبحسب بيان البنك الأهلي، فإن عمليات السحب تضمنت عدد ١,٩ مليون معاملة اللاتلامسية بقيمة ٧ مليارات جنيه.

وحرص البنك على تغذية كافة ماكينات الصارف الآلى المنتشرة فى مختلف أنحاء الجمهورية لتلبية احتياجات المواطنين من النقدية على مدار ٢٤ ساعة خلال فترة صرف مرتبات الدولة، وفترة صرف منح وعطلات عيد الفطر المبارك لضمان تنفيذ عمليات السحب والإيداع للعملاء والمواطنين.

ويمتلك البنك الأهلى المصرى أكبر شبكة لماكينات ATM تبلغ أكثر من ٧٣٩٣ ماكينة منتشرة بجميع أنحاء الجمهورية.

ويأتى ذلك من خلال التنسيق المثمر خلال عطلة العيد بين كافة العاملين المختصين بالبنك لتغذية ماكينات الصراف الآلى وكذلك شركات نقل الأموال وخاصة فى الماكينات المتواجدة فى الشوارع والمراكز التجارية لضمان السرعة والفعالية فى تغذية الماكينات فى حالات الحاجة لحظيا لتلبية كافة عمليات السحب.

ويتم تغذية الماكينات بسعتها القصوى وفى بعض الأحيان تغذى بأكثر من مرة فى اليوم وخاصة فى المناطق التى تتسم بارتفاع كثافة الجمهور، وزيادة الاستخدامات مع وجود مراقبة فورية لجودة الماكينات وصيانتها للتأكد من سلامتها.

رغم تحديات توزيعات الأرباح..

قطاع العقارات يبنى «أدوار عليا» فى البورصة

كتب: ادهم عبد الفتاح

فى ظل التغيرات الاقتصادية التى تشهدها الأسواق، يواصل قطاع العقارات فى البورصة المصرية فرض نفسه كأحد أبرز القطاعات الجاذبة للاستثمار، مدعومًا بمؤشرات قوية على مستوى الإيرادات والمبيعات، وهو ما انعكس بشكل واضح على أداء أسهمه وحجم التداولات التى يستحوذ عليها.

وفى هذا السياق، أكدت حنان رمسيس، خبيرة أسواق المال، أن قطاع العقارات لا يزال يتصدر قطاعات السوق، مشيرة إلى أن الأداء القوى للشركات العقارية من حيث تحقيق الإيرادات وزيادة حجم المبيعات لعب دورًا رئيسيًا فى تعزيز ثقة المستثمرين ودفعهم نحو زيادة مراكزهم فى هذا القطاع.

وأوضحت الخبيرة أن هذا الزخم الإيجابى يأتى رغم ملاحظة انخفاض نسبى فى توزيعات الأرباح، وهو ما قد يُفسر باتجاه عدد من الشركات إلى إعادة استثمار أرباحها فى التوسعات والمشروعات الجديدة، بدلًا من توزيعها نقديًا، بما يدعم خطط النمو طويلة الأجل.

أسهم الخزينة وتحركات الشركات

وأشارت رمسيس أيضًا إلى وجود نشاط ملحوظ فى عمليات شراء أسهم الخزينة، خاصة فى شركة مصر الجديدة للإسكان والتعمير، وهو ما يعكس ثقة إدارات الشركات فى القيمة العادلة لأسهمها، وسعيها لدعم أسعارها فى السوق، بالإضافة إلى تحسين مؤشرات الأداء المالي، مثل ربحية السهم.

وتُعد عمليات شراء أسهم الخزينة من الأدوات التى تلجأ إليها الشركات فى أوقات معينة لتعزيز ثقة المستثمرين، وتقليل عدد الأسهم المتداولة، بما يساهم فى رفع القيمة السوقية على المدى المتوسط والطويل.

استحواذ على التداولات وإقبال المستثمرين

وأشارت إلى أن أسهم قطاع العقارات تستحوذ على النسبة الأكبر من إجمالى التداولات فى السوق، وهو ما يعكس حجم الإقبال الكبير من قبل المستثمرين، سواء الأفراد أو المؤسسات.

ويُعزى ذلك إلى طبيعة القطاع التى تجمع بين فرص النمو المرتفعة والاستقرار النسبى مقارنة ببعض القطاعات الأخرى.

كما أن العقار لا يزال يُنظر إليه كأحد أهم الأوعية الادخارية والاستثمارية، خاصة فى ظل تقلبات الأسواق العالمية وارتفاع معدلات التضخم، ما يدفع شريحة واسعة من المستثمرين إلى توجيه أموالهم نحو هذا القطاع.

عوامل داعمة لنمو القطاع

ويرى خبراء أن هناك عدة عوامل رئيسية تدعم استمرار نمو قطاع العقارات فى مصر، يأتى فى مقدمتها زيادة الطلب المحلي، مدفوعًا بالنمو السكانى وارتفاع معدلات تكوين الأسر الجديدة، بالإضافة إلى عودة اهتمام المصريين العاملين بالخارج، خاصة فى دول الخليج، بالاستثمار فى السوق العقارية المحلية.

كما أن انتقال بعض الأسر من الخارج إلى مصر خلال الفترة الأخيرة ساهم فى زيادة الطلب على الوحدات السكنية، سواء بغرض السكن أو الاستثمار، وهو ما انعكس بشكل مباشر على معدلات البيع لدى الشركات العقارية.

دور الدولة والبنية التحتية

وتلعب الدولة دورًا محوريًا فى دعم القطاع، من خلال تنفيذ مشروعات قومية كبرى تستهدف تطوير البنية التحتية، بما يشمل الطرق، والمدن الجديدة، وشبكات المرافق. وتُعد هذه الجهود بمثابة «صمام أمان» يعزز من جاذبية الاستثمار العقاري، ويزيد من قيمة الأصول على المدى الطويل.

وتسهم هذه المشروعات فى خلق مجتمعات عمرانية متكاملة، توفر فرصًا أكبر للنمو والتوسع أمام شركات التطوير العقاري، إلى جانب تحسين جودة الحياة للمواطنين.

تصدير العقار كفرصة واعدة

ومن بين الاتجاهات الحديثة التى تعول عليها الدولة والقطاع الخاص، يأتى ملف تصدير العقار، والذى يُعد من أبرز الفرص الواعدة لجذب العملة الأجنبية. ويعتمد هذا التوجه على استقطاب المستثمرين الأجانب لشراء وحدات عقارية داخل مصر، مستفيدين من المزايا التنافسية التى يتمتع بها السوق، مثل الأسعار المناسبة مقارنة بالأسواق الإقليمية، وتنوع المنتجات العقارية.

نظرة مستقبلية

فى ضوء هذه المعطيات، يبدو أن قطاع العقارات مرشح للاستمرار فى صدارة المشهد خلال الفترة المقبلة، خاصة مع استمرار الطلب القوي، وتوسع الشركات فى مشروعات جديدة، إلى جانب الدعم الحكومى المتواصل.

ومع ذلك، تبقى بعض التحديات قائمة، مثل ارتفاع تكاليف البناء والتشغيل، وتأثيرات السياسات النقدية، وهو ما يتطلب من الشركات إدارة مواردها بكفاءة، والحفاظ على توازن بين تحقيق النمو وتوزيع الأرباح.

ويظل قطاع العقارات أحد الركائز الأساسية للاقتصاد المصري، ومحركًا رئيسيًا للنمو والاستثمار، بما يجعله محط أنظار المستثمرين الباحثين عن فرص واعدة ومستقرة فى آن واحد.

مفهوم جديد من «العتال القابضة»..

تغيير العلامة التجارية «عتال بروبرتيز» إلى Biography

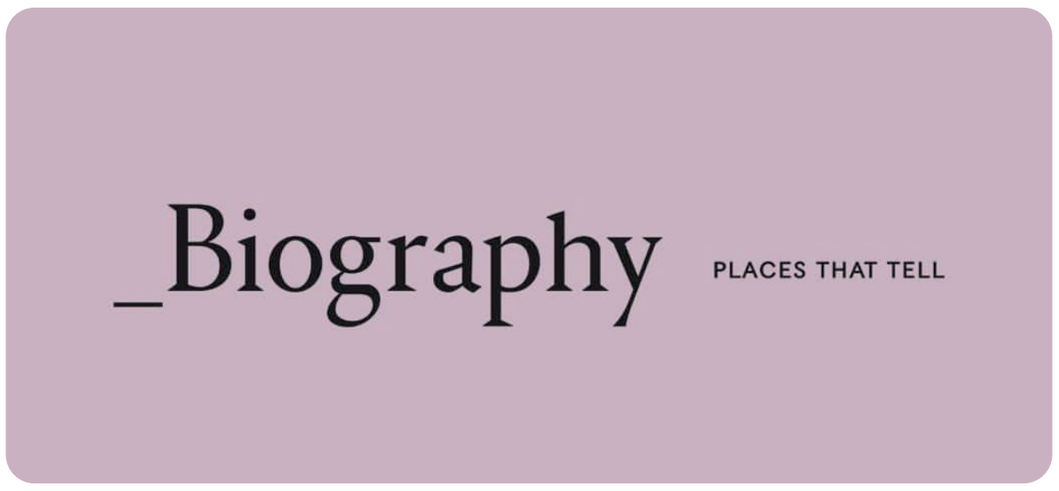

أعلنت مجموعة العتال القابضة، عن تغيير العلامة التجارية لشركتها التابعة «عتال بروبرتيز» إلى Biography، فى خطوة تعكس رؤية متجددة لمستقبل التطوير العقارى فى مصر. ويؤكد هذا التغيير أن التحديث يقتصر على الهوية والعلامة التجارية فقط، دون أى تعديل فى الكيان القانونى للشركة أو هيكل الملكية أو التعاقدات القائمة.

ويمثل إطلاق Biography تحولًا فى فلسفة الشركة، حيث تنتقل من التركيز على تطوير المبانى والوحدات السكنية فحسب، إلى تقديم تجربة حياة متكاملة تتمحور حول العميل واحتياجاته. ويهدف هذا التوجه إلى إعادة تعريف مفهوم التطوير العقاري، بحيث يصبح كل مشروع سكنى جزءًا من قصة حياة العميل وليس مجرد مساحة للعيش، من خلال الاعتماد على التصميم المعمارى وتخطيط المجتمعات العمرانية كأدوات لخلق تجربة إنسانية متكاملة تعكس أسلوب حياة السكان وتطلعاتهم المستقبلية.

وتقوم الفلسفة الجديدة للعلامة التجارية Biography على مفهوم "Places that tell"، والذى يعكس فكرة أن كل مشروع من مشروعات الشركة يمثل فصلاً من قصة حياة ساكنيه، ويُجسد شخصياتهم وخبراتهم وذكرياتهم، بما يعزز ارتباط العميل بالمكان الذى يعيش فيه، ويحوّل المشروع من مجرد عقار إلى تجربة حياتية متكاملة.

وأعلنت مجموعة العتال القابضة عن تعيين الأستاذ شريف صالح الذى يعمل فى مجال التطوير العقارى لأكثر من ٢٣ عامًا، رئيسًا تنفيذيًا لشركة Biography.

وقال المهندس أحمد العتال، رئيس مجلس إدارة مجموعة العتال القابضة: «يُمثل تغيير العلامة التجارية تحت هوية Biography خطوة مهمة فى مسيرة المجموعة نحو تبنى رؤية متجددة لمستقبل التطوير العقارى فى السوق المصري. هذا التحول الجديد يعكس رؤية الشركة فى ربط تجربة السكن بأسلوب حياة متكامل، فالهدف لم يعد يقتصر على تطوير وبيع وحدات عقارية فقط، بل يمتد إلى خلق بيئات سكنية مبتكرة تضمن تحقيق أعلى مستوى من تلبية احتياجات العملاء وتطلعاتهم المختلفة، بالإضافة إلى تحقيق أعلى عوائد استثمارية على وحداتهم».

وأضاف شريف صالح، الرئيس التنفيذى لشركة :Biography«الهوية الجديدة تُعزز ثقة العملاء والمستثمرين فى مشروعات الشركة من خلال تقديم تجربة سكنية شاملة ومبتكرة تتماشى مع أحدث مفاهيم التخطيط العمراني. كما أن السوق العقارى المصرى يشهد فرص نمو كبيرة فى ظل النهضة العمرانية التى تشهدها الدولة المصرية، والدعم المستمر لبيئة الاستثمار والتنمية المستدامة. ستشهدالمرحلة المقبلة استمرار الشركة فى التوسع وتطوير مشروعات تضيف قيمة حقيقية للسوق العقارى المصري، مع التركيز على تقديم مجتمعات عمرانية متكاملة تواكب أسلوب الحياة العصرى وتضع تجربة العميل فى صدارة أولوياتها».

وأشار المهندس محمد العتال، نائب رئيس مجلس إدارة مجموعة العتال القابضة، إلى أن محفظة مشروعات الشركة تضم حاليًا أربعة مشروعات رئيسية فى عدد من أهم الوجهات العمرانية فى مصر، وهى مشروع Park Lane فى العاصمة الإدارية الجديدة الذى يقدم نموذجًا للحياة العصرية المتكاملة، ومشروع West Leaves فى الشيخ زايد الذى يوفر بيئة سكنية هادئة وراقية، إلى جانب مشروع The ١٠١ فى مستقبل سيتى الذى يمثل مجتمعًا عمرانيًا متكاملاً يواكب متطلبات المستقبل، بالإضافة إلى مشروع Bayside فى رأس سدر الذى يقدم تجربة الحياة الساحلية والاستجمام فى أفضل صورة ممكنة.

«ريدكون بروبرتيز» تدعم حملة «خيرك يوصل لغيرك» مع «بنك الطعام»

أطلقت شركة ريدكون بروبرتيز، للتطوير العقارى عن الشراكة مع بنك الطعام المصري، أول مؤسسة تنموية متخصصة فى توفير غذاء صحى وآمن للفئات الأكثر استحقاقًا فى المنطقة، حملة "خيرك يوصل لغيرك" خلال شهر رمضان المبارك، بهدف تمكين المزارعين وتعزيز الأمن الغذائى للأسر الأكثر احتياجًا، إلى جانب تقديم نموذج متكامل للعطاء والعمل الخيرى المستدام يرتكز على تحقيق أثر طويل الأمد.

واعتمدت الحملة على دعم منصة التمكين لدى بنك الطعام المصري، مرورًا بشراء المحاصيل من المزارعين وتجهيزها، وصولًا إلى توزيع كراتين رمضان على الأسر المستحقة، ويعكس هذا النموذج مفهوم العطاء المستدام، حيث يتم تمكين المنتجين أولًا، بما يضمن تحقيق منفعة اقتصادية لهم، وفى الوقت ذاته توفير غذاء صحى وآمن للأسر الأكثر احتياجًا. وتؤكد المبادرة على الدور الهام الذى تقوم به ريدكون بروبرتيز كمطور عقارى يتبنى رؤية ترتكز على تحقيق هدف اجتماعى طويل المدى، يتجاوز إطار النشاط التجاري التقليدي.

وقال المهندس طارق الجمال، رئيس مجلس إدارة شركة ريدكون بروبرتيز، "فى ريدكون بروبرتيز، نؤمن بأن المسؤولية المجتمعية ليست مجرد التزام، بل جزء لا يتجزأ من استراتيجيتنا الشاملة، تعكس رؤيتنا بعيدة المدى وتوجهنا نحو إحداث أثر مستدام يمتد على المجتمع والاقتصاد. نحن نعتمد نهجًا متكاملاً يشمل جميع أبعاد التنمية ويعزز الاستدامة، ويضمن تحقيق قيمة مستمرة وطويلة الأمد لكل شرائح المجتمع."

وقال المهندس أحمد توني، الرئيس التنفيذى لشركة ريدكون بروبرتيز، "نحرص فى ريدكون بروبرتيز على تبنّى مبادرات ذات أثر حقيقى وملموس، تنعكس إيجابًا على المجتمع وتسهم فى تحقيق تنمية مستدامة. فاستراتيجيتنا لا تقتصر على النمو والتوسع، بل تشمل كذلك دعم المشروعات والمبادرات التى تعزز الاستقرار الاجتماعى والاقتصادي. نحن نؤمن بأن النجاح الحقيقى يُقاس بحجم التأثير الإيجابى الذى نُحدثه فى حياة الأفراد والمجتمعات، ونسعى دائمًا إلى أن تكون استثماراتنا ومبادراتنا جزءًا من منظومة تنموية متكاملة تعود بالنفع على المجتمع ككل."

وأوضح محسن سرحان الرئيس التنفيذى لبنك الطعام المصرى أن الشراكة مع شركة ريدكون تمثل نموذجًا للتعاون بين المبادرات التنموية والمسؤولية المجتمعية للقطاع الخاص. وأشار إلى أن هذه الشراكة تتيح لبنك الطعام المصرى الاستمرار فى التزامه بتمكين المزارعين، وضمان وصول الغذاء الصحى والمغذى للأسر الأكثر احتياجًا، وتعزيز الأمن الغذائى فى مختلف المجتمعات فى مصر ارتكازا على محاوره الاستراتيجية: الحماية، الوقاية، والتمكين

«مدينة مصر» تحقق نتائج قياسية خلال 2025 بإيرادات 11.7 مليار جنيه

أعلنت مدينة مصر، إحدى الشركات الرائدة فى تطوير المجتمعات العمرانية فى مصر، عن نتائجها المالية والتشغيلية عن العام المالى المنتهى فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥، محققة أداءً قويًا يعكس نجاح استراتيجيتها فى تعزيز المبيعات وتسريع وتيرة التنفيذ بمشروعاتها الكبرى.

وسجلت الشركة إيرادات بلغت ١١,٧ مليار جنيه خلال عام ٢٠٢٥، بنمو سنوى قدره ٣٨,٤٪، مدفوعة بالزيادة الملحوظة فى إيرادات تسليم الوحدات، التى ارتفعت بشكل كبير مع تسريع الأعمال الإنشائية. كما بلغ صافى الربح ٣,٦ مليار جنيه، محققًا نموًا سنويًا بنسبة ٢٣,٨٪، بما يعكس الحفاظ على مستويات ربحية قوية رغم التوسع التشغيلي.

وعلى صعيد الأداء التشغيلي، ارتفعت المبيعات الجديدة إلى ٥٢,٦ مليار جنيه خلال العام، بنسبة نمو ١٠,٧٪، مدعومة بالطلب القوى على مشروعات الشركة، لا سيما تاج سيتى وسراي. كما نجحت الشركة فى تسليم ١,٩٤١ وحدة خلال العام، مقارنة بـ٦٤٥ وحدة فى ٢٠٢٤، ما أدى إلى نمو إيرادات التسليمات بنسبة ٢٠٠٪.

وخلال الربع الأخير من العام، سجلت الشركة أداءً استثنائيًا، حيث بلغت الإيرادات ٤,٣ مليار جنيه، بزيادة سنوية ٣٣٠٪، فيما بلغ صافى الربح ١,٣ مليار جنيه، مدعومًا باستمرار قوة الطلب وتسارع عمليات التسليم.

وفى إطار دعم النمو المستقبلي، ضخت مدينة مصر استثمارات بقيمة ٨ مليارات جنيه فى أعمال الإنشاءات والبنية التحتية، مع التركيز على تسريع التنفيذ بالمشروعات القائمة، إلى جانب إطلاق مراحل جديدة وتعزيز محفظة أراضيها.

وواصلت الشركة توسيع نطاق أعمالها إقليميًا من خلال شراكات استراتيجية، أبرزها مشروع "Citydom" فى المملكة العربية السعودية، بما يعكس توجهها لنقل خبراتها خارج السوق المصري.

وأكدت إدارة الشركة أن النتائج المحققة تعكس قوة نموذج أعمالها وقدرتها على تحقيق نمو مستدام، مدعومة بمحفظة مشروعات متنوعة وطلب قوي، مع مواصلة التركيز على تعظيم القيمة للمساهمين خلال الفترة المقبلة

«الفطيم العقارية» تواصل دعم الفارمات مع «مصر الخير» للعام السابع

أعلنت شركة الفطيم العقارية فى مصر، المالكة والمطورة لكايرو فستيفال سيتى وكايرو فستيفال سيتى مول، استمرار شراكتها الاستراتيجية مع مؤسسة مصر الخير لدعم الأمهات والسيدات الفارمات للعام السابع على التوالى بالتزامن مع شهر رمضان المبارك وعيد الأم، تأكيدًا على التزامها المتواصل بتطبيق مبادرات المسؤولية المجتمعية، وترسيخ دورها كشريك فاعل فى دعم المجتمع وتمكين المرأة والأسرة المصرية.

تأتى هذه الخطوة فى إطار استراتيجية المسؤولية المجتمعية لشركة الفطيم العقارية "Festival Cares"، والتى تركز على دعم الفئات الأكثر احتياجًا وترسيخ القيم الإنسانية كجزء اساسى من استراتيجية الشركة، وتهدف هذه الشراكة لإحداث أثر إيجابى ومستدام فى المجتمع المصري، مع التأكيد على أهمية لمّ شمل الأسرة فى شهر رمضان، وتمكين الأمهات من الاحتفال بعيد الأم مع أسرهن.

وصرّح المهندس أحمد الحلواني، العضو المنتدب لشركة الفطيم العقارية فى مصر، أن استمرار دعم الشركة لملف الفارمات للعام السابع على التوالى يعكس التزام الشركة الراسخ بدور القطاع الخاص فى إحداث تغيير مجتمعى ملموس، من خلال تبنّى المبادرات التى تدعم المجتمعات والفئات الأكثر احتياجًا.

وأوضح أن الشراكة مع مؤسسة مصر الخير تأتى فى هذا الإطار، انطلاقًا من حرص الفطيم العقارية على المساهمة فى سداد مديونيات هؤلاء الأمهات، بما يتيح لهن فرصة العودة لأسرهن وإعادة الاندماج فى المجتمع، ومنحهن بداية جديدة أكثر استقرارًا وكرامة.

وأضاف أن هذه الجهود تندرج ضمن استراتيجية Festival Cares التى تتبناها الشركة لتعزيز التكافل المجتمعي، مؤكدًا أن تمكين الأم يمثل استثمارًا مباشرًا فى استقرار الأسرة والمجتمع، كما أشار أن الشركة تعمل بالتعاون مع شركائها على إطلاق برامج مستدامة لا تقتصر على الإفراج عن الغارمات فحسب، بل تمتد أيضًا لرفع الوعى المجتمعى وتعزيز فرص التمكين الاقتصادي، بما يساهم فى الحد من تكرار هذه الظاهرة وتحقيق أثر إيجابى طويل الأجل فى المجتمع المصري.

وعلى صعيد الأثر الاجتماعى الملموس، أكدت الشركة نجاح هذه المبادرة خلال السنوات الماضية فى دعم أكثر من ١٥٥ أمًا غارمة، فى إطار التزام مستمر يهدف إلى لمّ شمل الأسر وإعادة الاستقرار إلى حياتهم.

هجمات سيبرانية على قطاعات استراتيجية..

الصراع الأمريكى الإيرانى يصل إلى «الفضاء الرقمى»

كتب: أسامة محمد

لم يعد الصراع الدائر فى الشرق الأوسط بين إيران والولايات المتحدة مجرد مواجهة عسكرية تقليدية، بل تحول إلى حرب متعددة الأبعاد تمتد إلى الفضاء الرقمي، حيث أصبحت شبكات الاتصالات والبنية التحتية التكنولوجية فى قلب المواجهة.

ومع تصاعد الضربات العسكرية منذ فبراير ٢٠٢٦، تكشف التطورات عن تأثيرات عميقة على قطاع التكنولوجيا، تهدد استقرار الخدمات الرقمية وتعيد رسم ملامح الاقتصاد الرقمى فى المنطقة.

مع دخول الصراع مرحلة أكثر تصعيدًا، برزت الهجمات السيبرانية كأحد أبرز أدوات المواجهة غير المباشرة. وتشير تقارير حديثة إلى أن مجموعات مرتبطة بإيران كثفت من نشاطها الإلكتروني، مستهدفة مواقع حكومية وبنى تحتية حيوية فى الشرق الأوسط، إلى جانب محاولات اختراق امتدت إلى داخل الولايات المتحدة. وتعكس هذه التحركات تحول التكنولوجيا إلى جبهة قتال موازية، تستخدم فيها الهجمات الرقمية لتعطيل الخدمات وزعزعة الاستقرار دون الحاجة إلى مواجهات مباشرة.

هذا التصعيد فرض ضغوطًا غير مسبوقة على شركات التكنولوجيا، خاصة تلك التى تدير مراكز البيانات أو تقدم خدمات سحابية، حيث باتت ضمن الأهداف المحتملة لأى هجمات.

ونتيجة لذلك، اضطرت العديد من الشركات إلى زيادة إنفاقها على الأمن السيبراني، مع إعادة توجيه استثماراتها نحو الحماية والاستجابة للطوارئ، بدلًا من التركيز على الابتكار والتوسع.

وفى السياق ذاته، يواجه قطاع الاتصالات فى الشرق الأوسط تحديات متزايدة، رغم أهميته الاقتصادية الكبيرة فوفقًا لتقديرات GSMA، يساهم قطاع الاتصالات بنحو ٥,٥٪ من الناتج المحلى الإجمالى للمنطقة، بما يعادل نحو ٣١٠ مليارات دولار، وهو ما يعكس حجم التأثير المحتمل لأى اضطرابات تضرب هذا القطاع الحيوي.

أحد أبرز مظاهر التأثير ظهر داخل إيران، حيث شهدت شبكة الإنترنت تراجعًا حادًا فى الاتصال بالعالم الخارجي، وصل فى بعض الفترات إلى شبه انقطاع كامل.

وتُظهر البيانات التقنية أن حركة الإنترنت انخفضت بشكل كبير بالتزامن مع العمليات العسكرية، ما أدى إلى تعطيل واسع للخدمات الرقمية، مثل التجارة الإلكترونية، والمدفوعات، والعمل عن بُعد.

هذا الانقطاع تسبب فى عزل الاقتصاد الرقمى الإيرانى عن المنظومة العالمية، مع تداعيات مباشرة على الشركات والمستخدمين.

وعلى مستوى البنية التحتية، كشفت الأزمة عن هشاشة الكابلات البحرية التى تمثل العمود الفقرى للإنترنت العالمي، فقد تأثرت بعض مسارات الكابلات فى البحر الأحمر، وهو أحد أهم الممرات الرقمية، ما أدى إلى اضطرابات فى خدمات الإنترنت فى مناطق متعددة، مع بطء فى السرعات وزيادة زمن الاستجابة.

وتؤكد هذه التطورات أن التوترات الجيوسياسية فى مناطق العبور الحيوية يمكن أن تتحول سريعًا إلى أزمة رقمية عابرة للحدود.

وفى تحذير لافت، أشارت جهات مختصة بالبنية التحتية الحيوية إلى أن الصراع الحالى قد يؤدى إلى تصاعد الهجمات السيبرانية على قطاعات استراتيجية، مثل الاتصالات والطاقة والمياه، باعتبارها أهدافًا ذات قيمة عالية فى أوقات النزاعات.

كما حذرت من أن هذه التهديدات لم تعد محصورة جغرافيًا، بل أصبحت ذات طابع عالمى نتيجة الترابط الرقمى بين الدول.

ورغم استمرار خطط التحول الرقمى فى المنطقة، خاصة مع التوسع فى شبكات الجيل الخامس، فإن استمرار الحرب قد يفرض واقعًا جديدًا، يتمثل فى إعادة ترتيب أولويات الاستثمار، فبدلًا من التركيز على التوسع السريع والتقنيات المستقبلية، قد تضطر الشركات إلى إعطاء الأولوية لتعزيز الأمن والاستقرار وضمان استمرارية الخدمات.

وتشير التوقعات إلى أن شبكات 5G قد تصل إلى نحو ٥٠٪ من إجمالى الاتصالات بحلول ٢٠٣٠، إلا أن وتيرة هذا النمو قد تتأثر فى حال استمرار التوترات.

فى المقابل، يفتح هذا المشهد المجال أمام قطاعات أخرى لتحقيق نمو نسبي، وعلى رأسها شركات الأمن السيبراني، التى تشهد طلبًا متزايدًا على خدماتها فى ظل تصاعد التهديدات، كما تبرز أهمية حلول النسخ الاحتياطى والتعافى من الكوارث، التى أصبحت عنصرًا أساسيًا فى استراتيجيات الشركات لضمان استمرارية الأعمال.

وتكشف هذه الحرب عن تحول جوهرى فى طبيعة الصراعات الحديثة، حيث أصبحت التكنولوجيا والاتصالات عنصرًا حاسمًا فى موازين القوة، وبينما تسعى الدول إلى حماية بنيتها الرقمية تجد الشركات نفسها أمام واقع جديد يتسم بارتفاع المخاطر وتعقيد التحديات، ما قد يعيد تشكيل مستقبل الاقتصاد الرقمى فى الشرق الأوسط لسنوات قادمة

120 يومًا بدلًا من 90 اعتبارًا من أبريل..

«مد إعفاء الموبايلات» هدية حكومية للمصرين بالخارج

كتب: أسامة محمد

فى خطوة جديدة تستهدف التيسير على المصريين المقيمين بالخارج، تم الاتفاق على مد فترة الإعفاء الممنوحة لأجهزة التليفون المحمول عند زيارة البلاد، لتصل إلى ١٢٠ يومًا بدلًا من ٩٠ يومًا، اعتبارًا من الأول من أبريل.

ويأتى هذا القرار فى إطار دعم المواطنين بالخارج وتعزيز استفادتهم من الخدمات الرقمية داخل مصر.

جاء ذلك خلال استقبال د. بدر عبد العاطي، وزير الخارجية والتعاون الدولى والمصريين بالخارج، المهندس رأفت هندي، وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، حيث تناول اللقاء سبل تعزيز التعاون بين الوزارتين فى مجالات التحول الرقمى وتطوير الخدمات القنصلية، بما يسهم فى تيسير تقديم الخدمات للمواطنين المصريين فى الداخل والخارج.

وقد شارك فى اللقاء داليا الباز، رئيس مجلس ادارة الهيئة القومية للبريد، والمهندس محمد شمروخ الرئيس التنفيذى للجهاز القومى لتنظيم الاتصالات، والمهندس محمود بدوى مساعد وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات لشئون التحول الرقمي، والسفير خالد طه مستشار وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات لشئون العلاقات الدولية إلى جانب عدد من قيادات الوزارتين.

فى مستهل اللقاء، أعرب وزير الخارجية عن التقدير للتعاون القائم بين الوزارتين، خاصة فى مجال رقمنة المعاملات القنصلية من خلال مبادرات التصديق البريدى وخدمات منصة مصر الرقمية، مؤكداً الحرص على تطوير تلك الخدمات وتوسيع نطاقها مع ضمان كفاءتها واستدامتها. كما تم التأكيد على أهمية تكثيف التعريف بالخدمات الرقمية المقدمة للمصريين بالخارج، إلى جانب استمرار التعاون فى تقديم خدمات التصديق عبر الهيئة القومية للبريد المصري، والتوسع فى إتاحتها لتيسير حصول المواطنين على الخدمات القنصلية.

وأشاد المهندس رأفت هندى بالتعاون المثمر مع وزارة الخارجية لتقديم خدمات رقمية تلبى احتياجات المواطنين فى الداخل والخارج، مؤكدا حرص وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات على تسريع وتيرة التحول الرقمى فى كافة مؤسسات الدولة بما يمكنها من مواكبة التطورات التكنولوجية، ورفع كفاءة الأداء، إلى جانب التوسع فى إتاحة الخدمات الحكومية على منصة مصر الرقمية للتيسير على المواطنين، مشيرا إلى أنه تم تطبيق نموذج تجريبى للخدمات المقدمة للمصريين بالخارج من خلال منصة مصر الرقمية والتى تتيح استخراج ٤ شهادات إصدار ثانى إلكترونيا مع العمل على التوسع فى عدد هذه الخدمات والبدء بالخدمات الأكثر طلبا لدى المصريين بالخارج.

كما تناول اللقاء سبل تعزيز التعاون بين الجانبين فى مجالات نظم المعلومات والبنية التحتية الرقمية وبناء القدرات، حيث أشاد وزير الخارجية بدعم وزارة الاتصالات لجهود التحول الرقمى بالوزارة، مؤكداً أهمية مواصلة التعاون فى تطوير الأنظمة الرقمية ورفع كفاءة الكوادر البشرية، لا سيما فى مجالات الذكاء الاصطناعى والأمن السيبرانى وتحليل البيانات فى إطار خطة الدولة للتحول الرقمي

عقب اللقاء، شارك الوزيران فى مراسم تدشين طابع البريد التذكارى الخاص بالمئوية الثانية لإنشاء وزارة الخارجية المصرية، والذى تم إصداره بالتعاون مع الهيئة القومية للبريد، حيث يأتى تدشين هذا الطابع فى إطار احتفال وزارة الخارجية بيوم الدبلوماسية الموافق ١٥ مارس من كل عام، وتجسيداً لتاريخ الدبلوماسية المصرية الممتد ودورها فى خدمة مصالح الدولة وتعزيز مكانتها على الساحتين الإقليمية والدولية.

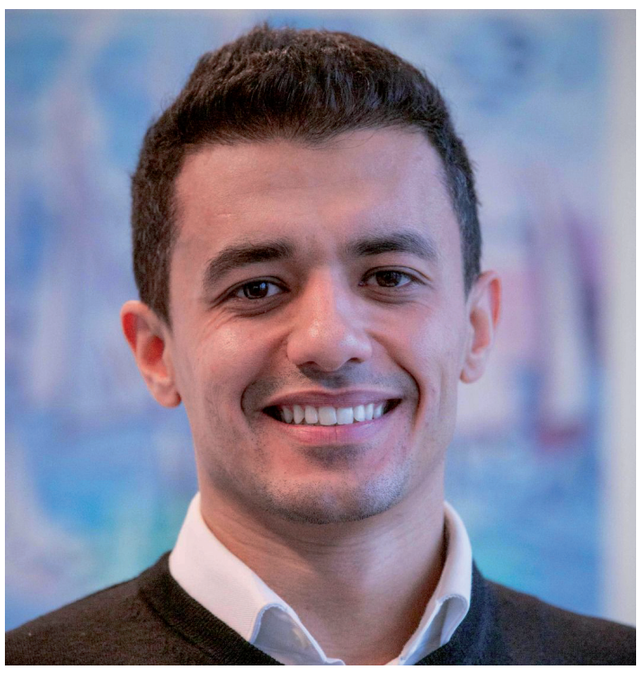

بإيرادات 63.8 مليار جنيه..

«أفيقا» تستعرض دور الذكاء الصناعى فى تحول الطاقة بمعرض «إيجبس 2026»

أعلنت أفيقا، الشركة العالمية الرائدة فى برمجيات الصناعة والدافعة للتحول الرقمى والاستدامة، عن مشاركتها فى فعاليات مؤتمر ومعرض مصر الدولى للطاقة "إيجبس ٢٠٢٦" ، والذى يُعقد خلال الفترة من ٣٠ مارس إلى ١ أبريل المقبل بمركز مصر للمعارض الدولية بالتجمع الخامس.

وتستعرض أفيقا – إلى جانب شركة شنايدر إليكتريك – أحدث حلولها التكنولوجية المتطورة، التى تشمل التوأمة الرقمية والذكاء الصناعى والهندسة الموحدة، وذلك فى إطار جهودها لدعم التحول الرقمى والاستدامة ورفع كفاءة الأداء التشغيلى بقطاع الطاقة.

يأتى ذلك فى وقت يشهد فيه قطاع الطاقة فى مصر نقلة نوعية، حيث يُعد مزيج الطاقة الحالى – الذى ما زال الغاز الطبيعى يمثل فيه العمود الفقرى مع تزايد الاعتماد على الطاقات المتجددة – مرحلة انتقالية محورية نحو مستقبل أكثر استدامة.

وتستهدف مصر رفع نسبة مساهمة الطاقة المتجددة إلى ٤٢٪ بحلول عام ٢٠٣٠، وتتجاوز ٦٠٪ بحلول عام ٢٠٤٠، من خلال استراتيجية طاقة متوازنة تجمع بين الابتكار والواقعية، بما يعزز مكانتها كمركز إقليمى واستراتيجى للطاقة.

وفى هذا السياق، قال المهندس خالد صلاح، نائب رئيس شركة أفيقا لمنطقة أفريقيا: "تتحول مصر إلى مركز استراتيجى للطاقة، مع تركيزها على تطوير الغاز الطبيعى والتوسع فى الطاقة المتجددة والتكامل الإقليمي. ومع سعى القطاع لتحقيق التوازن بين متطلبات الاعتمادية والتكلفة والاستدامة، بات الذكاء الصناعى ضرورة حتمية لتمكين المشغلين من اتخاذ قرارات أكثر دقة وفاعلية فى الوقت الفعلي. ونستعد فى إيجبس لعرض كيف تسهم برمجياتنا الصناعية المتقدمة فى دفع الكفاءة والابتكار والاستدامة بقطاع الطاقة، بالتعاون مع شنايدر إليكتريك، لرسم ملامح مستقبل الطاقة معًا."

وتستعرض أفيقا خلال فعاليات المعرض أبرز حلولها الرقمية، ومنها نظام الهندسة الموحدة الذى يعمل على دمج الفرق وسير العمل فى بيئة رقمية تعاونية لتنفيذ المشروعات بكفاءة أعلى. كما تقدم مركز العمليات الموحد، ومنصة "كونكت" CONNECT للذكاء الصناعي، وقدرات التوأمة الرقمية، بالإضافة إلى أدوات ذكية لتحسين كفاءة سلاسل القيمة، التى تعمل على تتبع الانبعاثات الكربونية وتحسينها فى كل حلقة من حلقات سلسلة الإمداد، من المصدر حتى المستهلك النهائي، إلى جانب نظام "PI" لتخزين وتحليل البيانات التاريخية لأصول التشغيل، بما يدعم استراتيجيات الصيانة التنبؤية المتقدمة.

ويترقب الخبراء والزوار لقاء فريق أفيقا بجناحها فى القاعة الثانية بالمعرض جناح رقم ٢F٦٠، للاطلاع على رؤيتها المتكاملة حول مستقبل الطاقة، وكيفية عمل مركز العمليات الموحد (UOC) الذى يقدم تحليلات فورية مدعومة بالذكاء الصناعى عبر منصة "كونكت".

تقديم علامة DUB الصوتية..

«HMD» تدخل السوق المصرى بمجموعة إكسسوارات ذكية جديدة

أعلنت شركة HMD (Human Mobile Device)، العلامة الأوروبية الرائدة فى تصميم التكنولوجيا المرتكزة على الاحتياجات الإنسانية، عن دخولها الرسمى إلى السوق المصرى من خلال إطلاق مجموعة جديدة كليًا من الإكسسوارات الذكية.

ويتصدر هذا الإطلاق تقديم علامة DUB الصوتية الجديدة والجريئة، بتصاميم أنيقة وعصرية، لتوفر حلولاً مبتكرة تجمع بين الأداء الذكى والتصميم العصري، وتمنحهم طرقًا جديدة للعيش مع صوت أعلى، والتعبير عن أسلوبهم الشخصى بثقة.

وقال تامر الجمل، المدير العام للشركة بمصر وشمال أفريقيا "تعرف الناس HMD بقدرتها على تقديم تكنولوجيا صادقة وعملية ذات طابع إنساني. تأتى DUB لتجسّد هذا النهج بأسلوب أكثر جرأة وتأثيرًا، فهى ليست مجرد منتج يُرتدى، بل تجربة مُفعمة بالإحساس، ووضوح بنكهة خاصة وشخصية مميزة."

ويأتى هذا التوسع فى وقت أصبح فيه الصوت والحركة عنصرين أساسيين فى التعبير عن الهوية الشخصية، حيث تعكس إكسسوارات HMD رؤية عصرية تركز على أسلوب الحياة، وتدمج بسلاسة بين التصميم الحديث والوظائف العملية، بما يلبى متطلبات المستخدمين اليومية.

ويسرنا أن ندخل السوق المصرى رسميًا بمجموعة HMD الجديدة من الإكسسوارات، التى تعكس فلسفة شركتنا فى وضع الإنسان أولًا وتقديم تكنولوجيا ترتكز على الاحتياجات اليومية للمستخدمين. نؤمن أن الصوت والحركة أصبحا عنصرين أساسيين فى التعبير عن الهوية الشخصية، ومن هنا جاءت DUB لتقدم تجربة صوتية غنية، تجمع بين الأداء العصرى والأناقة

وأضاف الجمل:"نسعى من خلال هذه الإطلاقات إلى تعزيز تجربة المستهلك فى مصر، من خلال تكنولوجيا ذكية وسهلة الاستخدام، تدعم أسلوب حياة نشط ومتوازن، وتتيح لكل مستخدم التعبير عن شخصيته بحرية. كما نركز على توفير الدعم الفنى وخدمة ما بعد البيع لتلبية احتياجات العملاء بشكل كامل، مما يجعل تجربة HMD فى مصر تجربة مميزة ومتكاملة."

تتصدر علامة DUB مشهد إطلاق إكسسوارات HMD، حيث صُممت خصيصًا لجيل يعيش وسط ضجيج رقمى واجتماعى وعاطفى متواصل، ويسعى فى الوقت ذاته إلى الوضوح والتركيز. وانطلاقًا من فلسفة "افصل واسمع" (Hear What Matters)، تستهدف DUB الأشخاص الذين يرون فى الموسيقى مساحة هادئة وملاذًا من الضوضاء، سواء أثناء الإبداع، أو التواصل، أو الاستمتاع بلحظاتهم الخاصة فى عالم سريع الإيقاع.

وتجسّد DUB نهج HMD القائم على وضع الإنسان أولًا فى تجربة الصوت، من خلال الجمع بين تصميم مدروس وأداء صوتى عالى المستوى دون أى تنازلات. وتضم العلامة ثلاث فئات تلبى أنماط حياة مختلفة:

- سلسلة P: طابع حيوى وسهل الاستخدام لعشاق الاستماع اليومي.
- سلسلة S: تجمع بين الأناقة والأداء المتوازن مع دعم تقنية Dolby Audio™ وإلغاء الضوضاء البيئية.
- سلسلة X: تجربة صوتية فاخرة تتصدرها السماعة الرائدة DUB X٥٠ Pro.

وتوفر سماعة DUB X٥٠ Pro صوتًا غنيًا ومتوازنًا بفضل تقنية DUB Platinum Sound المدعومة بمعالج Hi-Fi DSP، إضافة إلى ميزة إلغاء الضوضاء النشط وتقنية ENC المعززة بالذكاء الاصطناعى عبر أربعة ميكروفونات لمكالمات واضحة فى مختلف البيئات. كما تتميز بعمر بطارية يصل إلى ٦٠ ساعة من التشغيل ودعم الشحن السريع، مع مزايا ذكية مثل الاكتشاف التلقائى لوضع السماعة فى الأذن، والاتصال المتعدد، والتحكم بالمساعد الصوتى المدمج.

وصُممت سماعات DUB لتجمع بين المتانة والأناقة، بخطوط نظيفة وبسيطة تمنحها طابعًا عصريًا يعكس الذوق الشخصي، مع تطبيق HMD DUB Audio لتخصيص التجربة الصوتية حسب تفضيلات المستخدمين.

خالف التوقعات وتخلى عن قاعدة الملاذ الآمن..

«مجنون يا ذهب»

كتب – عبد الفتاح فتحي:

فى سلوك غير معتاد للأسواق، تراجع الذهب خلال الحرب ضد إيران، رغم تصاعد التوترات التى عادة ما تدفع المستثمرين نحو المعدن الأصفر. ومع وصول سعر الأونصة إلى نحو ٤٣٩٠,٠١ دولارًا، برزت تساؤلات حول أسباب هذا الأداء المخالف للقاعدة التقليدية التى تضع الذهب فى صدارة الملاذات الآمنة.

ومنذ اندلاع الحرب، واجهت الأسواق العالمية موجة اضطرابات حادة، خاصة مع تصاعد المخاوف من تعطل إمدادات الطاقة وارتفاع أسعار النفط إلى مستويات قاربت ١٠٠ دولار للبرميل. هذه التطورات كانت، نظريًا، كفيلة بدفع الذهب إلى الصعود، إلا أن ما حدث على أرض الواقع كشف عن تغيرات أعمق فى سلوك المستثمرين وآليات التسعير.

كان الذهب قد بدأ عام ٢٠٢٦ بزخم استثنائي، إذ سجل ارتفاعات كبيرة مدفوعة بحالة عدم اليقين العالمية، قبل أن يبلغ مستويات قياسية تجاوزت ٥٣٠٠ دولار للأونصة. لكن هذا الارتفاع لم يستمر مع اندلاع الحرب، حيث دخل المعدن الأصفر فى موجة تصحيح هابطة، فقد خلالها جزءًا ملحوظًا من مكاسبه.

بحسب تحليل صادر عن بنك أوف أميركا، فإن العامل الأبرز وراء تراجع الذهب يتمثل فى اندفاع المستثمرين نحو السيولة، بدلًا من التحوط.

وقال المحلل لوسون ويندر إن المستثمرين «لجأوا إلى تصفية بعض الأصول الآمنة، بما فى ذلك الذهب، لتوفير سيولة مالية وسط التقلبات الحادة فى الأسواق»، ما حدّ من استفادة المعدن من التوترات الجيوسياسية.

هذا التوجه انعكس بوضوح فى تخارج المستثمرين من صناديق الذهب، حيث سجّل صندوق SPDR Gold Shares تدفقات خارجة متتالية، فى إشارة إلى تحول فى سلوك المستثمرين، خاصة الأفراد.

ويرى محللون أن جزءًا كبيرًا من عمليات البيع لم يكن نتيجة فقدان الثقة فى الذهب، بل بسبب الحاجة إلى السيولة. فمع تراجع أسواق الأسهم والعملات، اضطر مستثمرون إلى بيع الذهب لتغطية خسائر أو تلبية متطلبات الهامش، ما حوّل المعدن من أداة ادخار إلى «وسيلة طوارئ مالية» خلال الأزمة.

فى المقابل، صعد الدولار ليؤدى دور الملاذ الأول، مستفيدًا من الطلب على الأصول السائلة. وقال كريستوفر بودين دى لارش، نائب الرئيس التنفيذى للاستثمار فى شركة (NCM)، إن «الأسواق شهدت هروبًا واضحًا نحو السيولة، وهو ما دعم الدولار وضغط على الذهب»، مشيرًا إلى أن المعدن لم يفقد صفته الدفاعية بالكامل، لكنه لم يعد الخيار الأول فى أوقات التوتر السريع.

وأكد نور الدين محمد، رئيس مجلس إدارة «تارجت للاستثمار»، إلى أن العلاقة التقليدية بين الذهب والأزمات تعرضت لاختلال واضح، وأوضح أن ارتفاع أسعار النفط لم يدعم الذهب كما هو معتاد، بل ساهم فى إضعافه عبر رفع توقعات التضخم.

وأكد محمود نجلة، المدير التنفيذى لأسواق النقد والدخل الثابت بشركة الأهلى للاستثمارات المالية، أن ارتفاع أسعار الطاقة تدفع البنوك المركزية إلى التريث فى خفض الفائدة، وربما الإبقاء عليها مرتفعة لفترة أطول»، مشيرًا إلى أن ذلك يعزز قوة الدولار ويضغط على الذهب.

وقال لطفى منيب، نائب رئيس شعبة الذهب والمجوهرات، إن بعض الحكومات «قلّصت مشترياتها من الذهب وركزت على تأمين احتياجاتها من النفط»، فى ظل ارتفاع أسعار الطاقة، ما حدّ من الدعم المقدم للأسعار.

قال باسل الخطيب، المحلل الاقتصادي، إن تراجع الذهب «يعكس تداخل عدة عوامل، أبرزها تثبيت الفائدة الأميركية، وتحول المستثمرين نحو المضاربة فى النفط، إلى جانب تراجع مشتريات البنوك المركزية، وأضاف أن السوق يشهد «تغيرًا واضحًا فى سلوك المستثمرين»، مع بقاء الذهب قويًا على المدى الطويل، لكنه أكثر تأثرًا بالسياسات النقدية.

AL BORSAGIA

Your Weekly Financial English Newspaper

8

NO.391

2026-3-29

www.alborsagia.news

https://www.facebook.com/alborsagia

الفراعنة فى «اختبار قدرات» أمام السعودية وإسبانيا

كتب - حسام نبوى :

يخوض منتخب مصر لكرة القدم مرحلة مهمة فى برنامج إعداده لبطولة كأس العالم ٢٠٢٦، التى تستضيفها الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والمكسيك، وذلك خلال فترة التوقف الدولى لشهر مارس، التى يسعى خلالها الجهاز الفنى للفراعنة إلى تحقيق أكبر استفادة فنية ممكنة .

وكان من المقرر أن يشارك منتخب مصر فى مهرجان قطر لكرة القدم، الذى كان مخططًا إقامته فى الدوحة بمشاركة عدد من المنتخبات القوية مثل السعودية وإسبانيا وقطر والأرجنتين وصربيا، غير أن إلغاء هذا الحدث دفع الاتحاد المصرى لكرة القدم إلى التحرك سريعًا من أجل توفير بدائل مناسبة تضمن استمرار برنامج إعداد المنتخب دون تأثر. وبالفعل نجح اتحاد الكرة فى الاتفاق على خوض مباراتين وديتين قويتين خلال فترة التوقف الدولي، بما يحقق الأهداف الفنية المرجوة للجهاز الفنى بقيادة حسام حسن.

وفى إطار هذا البرنامج، يلتقى منتخب مصر مع نظيره منتخب السعودية فى مباراة ودية تقام بمدينة جدة يوم السابع والعشرين من مارس الجاري، فى مواجهة تحمل أهمية كبيرة للجهاز الفنى للفراعنة. وتأتى هذه المباراة فى توقيت مناسب يمنح المدرب فرصة اختبار جاهزية عدد من اللاعبين، والوقوف على مستواهم الفنى والبدنى أمام منتخب قوى يمتلك عناصر مميزة وخبرة دولية، وهو ما يساعد على تقييم أداء الفريق بشكل واقعى .

كما يستعد منتخب مصر لخوض مواجهة ودية أخرى من العيار الثقيل أمام منتخب إسبانيا، فى مباراة مرتقبة تقام يوم الحادى والثلاثين من مارس على ملعب سانتياجو برنابيو الشهير بالعاصمة الإسبانية مدريد. وتحظى هذه المباراة باهتمام كبير من جانب جماهير الكرة المصرية، نظرًا لقيمتها الفنية العالية، حيث تمثل فرصة حقيقية للاعبين للاحتكاك بأحد أبرز المنتخبات الأوروبية، واكتساب خبرات مهمة على المستوى الدولي.

ويرغب الجهاز الفنى لمنتخب مصر فى استغلال هذه المواجهات القوية للوقوف بدقة على مستوى اللاعبين، واختبار بعض العناصر الجديدة، إلى جانب تثبيت القوام الأساسى للفريق الذى سيعتمد عليه خلال الفترة المقبلة، خاصة مع اقتراب خوض التحدى الكبير مونديال ٢٠٢٦ شهر يونيو المقبل .

وحرص الاتحاد المصرى لكرة القدم على توفير أفضل الظروف الممكنة للمنتخب خلال هذا المعسكر، حيث قرر تخصيص طائرة خاصة لنقل بعثة المنتخب الوطنى الأول فى رحلتها المتجهة إلى مدينة جدة بالمملكة العربية السعودية لخوض المباراة الودية أمام المنتخب السعودي.

ويأمل الجهاز الفنى لمنتخب مصر أن يسهم هذا المعسكر فى تحقيق أكبر قدر من الفوائد الفنية، سواء من خلال الاحتكاك بمدارس كروية مختلفة أو عبر اختبار الخطط والتكتيكات المختلفة، بما يساعد الفراعنة على الظهور بشكل قوى فى الاستحقاقات المقبلة، ومواصلة الحلم بتقديم أفضل أداء ممكن فى كأس العالم .

السقوط الإفريقى أهدر 6 ملايين دولار..

«ضاعت فلوسك يا أهلى»

كتب- عادل حسن

تتواصل الأزمات داخل النادى الأهلى خاصة بعد الخروج المؤلم من دورى أبطال إفريقيا بعد الخسارة القاسية أمام الترجى التونسى فى ذهاب وإياب الدور ربع النهائي، حيث خسر بمجموعة ٤ – ٢ فى الذهاب والإياب فى مشهد غير معتاد للمارد الأحمر.

ويواجه الأهلى كارثة مالية، بعد خروجه من المنافسة الإفريقية، فالبطولة فى ثوبها الجديد باتت مكافأة المتوج بها تساوى ٦ ملايين دولار، والخروج المبكر حرم النادى من سيولة دولارية ضخمة كانت ستدعم صفقات الصيف وتسهم فى سداد رواتب النجوم الأجانب، مما يضع الإدارة فى مأزق لتوفير ميزانية الموسم الجديد.

الأهلى يعانى من إهدار كبير فى قدراته المالية بسبب الشروط الجزائية والمبالغ المالية التى يحصل عليها مدربون سابقون ولاعبون لم يقدموا المستوى المنتظر أو يساهموا فى حصول النادى على بطولات تدر عليه مدخولات مالية كبيرة تعوض ما تم إنفاقه.

وطالبت جماهير الأهلى بضرورة تغيير المدرب الحالى توروب لكن القرار سيكون له تأثير إضافى على النواحى المالية وسيزيد من إرهاق خزينة النادي، فى وقت ستتقلص عوائد الأهلى المالية من مشاركات فريق كرة القدم بشكل كبير بعدما فقد المنافسة على لقب دورى أبطال أفريقيا وما يليها من مباريات دولية.

وتتزامن الأزمة الحالية مع استحقاقات مالية كبيرة لنجوم الفريق الأول، فضلًا عن النزاع القانونى مع المدرب السابق ريبيرو ودفع رواتب مساعدى كولر.

النقطة الأكثر تأثيرا، هى قيمة فسخ عقد توروب خلال الموسم الأول، حيث سيحصل على ٦ ملايين دولار حال إقالته فى الوقت الحالي.

ويرى الكثيرون أن بجانب صعوبة تدبير المبلغ، فإن الأمر قد يفتح الباب أمام مناقشات حول تكرار وقائع إهدار الأموال فى هذا الملف.

الأزمات المالية لم تقف عند إدارة الأهلي، بل امتدت للاعبين، حيث قررت إدارة النادى توقيع عقوبات مالية على لاعبى الفريق الأول لكرة القدم، عقب الخروج من دورى أبطال إفريقيا وبحسب ما تم تداوله، تقرر خصم ١٥٪ من الراتب السنوى للاعبين، فى إطار سياسة المحاسبة التى تتبعها الإدارة بعد الإخفاق فى البطولة القارية، والتى كانت تمثل هدفا رئيسيا للفريق.

بصورة عامة فتحت الخسارة فى دورى أبطال إفريقيا أبواب الأزمات فى الأهلى وأصبح الفريق الذى كان يطمح للتتويج بكل شيء، بعد صفقات ضخمة وملايين دفعات للاعبين مثل زيزو وبن شرقى وعاشور، يجد نفسه الآن تحت ضغط التعويض الإجبارى، وهو ما قد يؤدى إلى نتائج عكسية فى المسابقات المحلية، خاصة مع تربص المنافسين والروح المعنوية المنكسرة للاعبين الذين شعروا بمرارة العجز أمام الترجي.

يغازل إيران بالتفاوض..

ترامب «جاب ورا»

كتب- عبد الحى إبراهيم:

فى ظل تصاعد المواجهة العسكرية بين الولايات المتحدة وإسرائيل من جهة، وإيران من جهة أخرى، تتداخل التطورات الميدانية مع مسارات دبلوماسية غير واضحة المعالم، فى مشهد تسوده حالة من التوتر المتشابك والغموض، تمتد تداعياته على المستويين الإقليمى والدولي.

وبينما تتواصل الضربات والهجمات المتبادلة، تتضارب التصريحات بشأن وجود مفاوضات لإنهاء الحرب، ما يضع الأسواق العالمية، خاصة الطاقة، تحت ضغط التقلبات الحادة، ويعزز المخاوف من اتساع نطاق الصراع وتأثيراته الاقتصادية والسياسية.

وتزامن ذلك مع تصريحات الرئيس الأمريكى «دونالد ترامب»، الإثنين الماضي، حيث أعلن عبر منصته «تروث سوشيال» أن الولايات المتحدة وإيران تجريان «محادثات جيدة للغاية» بهدف إنهاء الحرب، مشيرًا إلى أنه أصدر توجيهات بتأجيل الضربات على منشآت الطاقة الإيرانية لمدة ٥ أيام انتظارًا لنتائج المناقشات الجارية.

ومن جهته، نفى رئيس البرلمان الإيرانى «محمد باقر قاليباف»، وفق «نيويورك تايمز»، وجود أى محادثات، متهمًا «ترامب» بإدلاء تصريحات غير دقيقة تهدف إلى تهدئة أسواق الطاقة المتقلبة.

بدورها، أفادت صحيفة «الجارديان» البريطانية، بأن « قاليباف» يُرجح أن يقود أى محادثات محتملة من الجانب الإيراني، ونقلت «الصحيفة» عن مصدر دبلوماسى إيرانى توقعه إجراء محادثات خلال هذا الأسبوع، مع التأكيد على انعدام الثقة فى الجانب الأمريكي.

وعلى الجانب الآخر قال متحدث باسم الخارجية الإيرانية لوكالة «إرنا» بتلقى بلاده رسائل من «دول صديقة» تنقل رغبة أمريكية فى التفاوض، دون الإشارة إلى وجود حوار مباشر.

وأشارت شبكة «سى إن إن» إلى تضارب واضح فى الروايات بشأن مسار المحادثات، مع نفى إيران لتصريحات «ترامب» حول إجراء مفاوضات، واستمرار العمليات العسكرية بالتوازي، ونقلت عن مسؤول إسرائيلى قوله إن التوصل إلى اتفاق «لا يبدو ملموسًا فى الوقت الحالي»، وذلك بالتزامن مع استمرار الضربات الإسرائيلية على إيران ولبنان.

وفى هذا السياق، نقلت «نيويورك تايمز» عن مسؤولين دفاعيين أن قادة عسكريين أمريكيين يدرسون نشر لواء قتالى من الفرقة ٨٢ المحمولة جوًا لدعم العمليات فى إيران، واصفين هذه التحركات بأنها «تخطيط احترازي».

وفى قراءة تحليلية، قال الكاتب والمحلل السياسى الدكتور «فؤاد عبد الرازق»، فى تصريحات لـ«البورصجية نيوز»، إن تراجع ترامب عن مهلة الـ٤٨ ساعة التى كان قد منحها لإيران بشأن مضيق هرمز، واستبدالها بمهلة تفاوضية مدتها ٥ أيام، يمثل تحولًا لافتًا فى مسار التصعيد، وقد انعكس فورًا على أسواق النفط بتراجع الأسعار.

وأضاف «عبد الرازق»، أن هذا التحول يعكس تهدئة مؤقتة، لكنه يترك حالة من الغموض بشأن مستقبل المفاوضات، خاصة مع عدم وضوح طبيعة هذه المحادثات أو الأطراف المشاركة فيها، معتبرًا أن المشهد لا يزال «ملتبسًا» أمام المراقبين.

وأشار إلى أن تداعيات الحرب تجاوزت نطاقها الإقليمى لتؤثر فى الاقتصاد العالمي، خصوصًا أسواق الطاقة فى أوروبا، التى تواجه ضغوطًا متزايدة وارتفاعًا فى أسعار السلع، ما يعكس حساسية الترابط فى أسواق النفط والغاز عالميًا.

وأكد «عبد الرازق» أن مستقبل الصراع سيظل مرهونًا بنتائج المسارات الدبلوماسية، رغم استمرار التصعيد العسكري، لافتًا إلى أن أى اتفاق محتمل قد يسهم فى احتواء الأزمة، خصوصًا إذا تم تجنب استهداف مضيق هرمز ومنشآت الطاقة.

وفى ما يتعلق بالسيناريوهات المقبلة، رجّح «عبد الرازق» استمرار العمليات العسكرية بالتوازى مع جهود الوساطة، مشيرًا إلى أن الضغوط الدولية قد تدفع نحو حلول وسط، مع إمكانية لعب قوى دولية وإقليمية أدوارًا فى دعم المسار الدبلوماسي.